الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

نيابة العمادة في التدرج

الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية

دراسة حالة إيران

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة:

خديجة مرداسي

إشراف الدكتورة:

ناصري سميرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صالحي نصيرة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
ناصري سميرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا
حفظاوي السعيد	أستاذ مساعد (أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

نيابة العمادة في التدرج

الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية

دراسة حالة إيران

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة:

خديجة مرداسي

إشراف الدكتورة:

ناصري سميرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
صالحي نصيرة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	رئيسا
ناصري سميرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مشرفا
حفظاوي السعيد	أستاذ مساعد (أ)	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر

الحمد لله الذي أنعم علي بالتوفيق والسداد في القيام بهذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى اليم الذي مازال يندفع وراء واجبه العلمي دون ملل.

إلى تلك الشمعة التي توقد دون أن تذوب.

إلى الذي يقال عنه كاد أن يكون رسولا.

إلى الذي ساعدني لبناء هذا الجهد المتواضع.

إلى الذي بعث في التفاؤل والاطمئنان.

وشكر خاص للأستاذة المشرفة: ناصري سميرة التي أفادتني بنصائحها وإرشاداتها القيمة.

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، فلهم كل الشكر والتقدير.

وأتوجه بأول وآخر شكري إلى المولى عز وجل الذي أنار دربي وسهل أمري على إتمام هذا العمل المتواضع.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة على رسول الله

ما لمسه الإهداء كثير ولكن ما لم يلمسه أكثر

إلى التي يهتز لها قلبي وينشرح لها صدري صاحبة الحضن الدافئ والقلب الحنون

كلمة للحب وحرفا عاليا بالحنان إلى التي لملمت حياتي وخطت معي بعين الشفقة هذا البحث كلمة كلمة

إلى التي أسقتني حبا وأمطرتني بسابق دعواتها

إليك أمي الغالية.

إلى من لا يعرف الانحناء رغم المحن، ومنحني ثقته وتشجيعه وعلمني الابادة والشموخ، ودفعني بيده الحنون وباركني بدعواته في كل صلاة

إلى من رعاني في كنفه وأغدق علي بسهره وزاد أن من علي بعطفه وتربيته

إليك والدي الحبيب

إلى مشاغبي وفلذة كبدي ووحيدي ابني الذي مل كثيرا من تأخري في إنجاز هذا العمل أهدي لك هذا عزيزي أسأل المولى أن تحظى بمثل هذا العمل والتعب

إلى من أعانني في بحثي بكلماته وتحمل بعض أعبائي لأتخطى دربي إلى الوجه الآخر لطفولتي وآمالي

إلى أعز ما أملك في الوجود إخوتي وأخواتي

إلى اللواتي جمعتني بهن الحياة لأمضي معهن أجمل الأيام، أياما مرت لكنها ستبقى في مخيلتي

إلى رفيقات الدرب والدراسة

والشكر لله سبحانه وتعالى من قبل ومن بعد.

المقدمة

المقدمة

لقد شهد العالم العديد من التحولات بعد الحرب الباردة، منها تحولات جيوسياسية و ذلك بزوال الاتحاد السوفياتي و تفكك الكتلة الشرقية، و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، و تحولات اقتصادية ترتكز على اقتصاد السوق، و بروز نزاعات جديدة، كان لابد من إيجاد حلول لها، ليس عن طريق القوة العسكرية و إنما بالطرق السلمية و الدبلوماسية.

وبما أن الدبلوماسية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية، التي تستخدمها الدول من أجل تسير سياساتها الخارجية وفق مبادئ الديمقراطية و الحوار و المشاركة، و مع تطور العلاقات الدولية و تطور وظائف الدولة فقد أصبحت الدبلوماسية أكثر أهمية في عالمنا المعاصر من اي وقت آخر و خصوصاً مع تداخل المصالح و انكماش مبدأ السيادة بفعل العولمة، و صارت أداة لحل النزاعات بدل القوة العسكرية، من أمثلة ذلك الدبلوماسية الجزائرية، كان لها دور كبير في حل بعض القضايا مثلا في منطقة الشرق الأوسط، بإيجاد حل للنزاع بين العراق وايران 1975.

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية و تتمتع بموارد طبيعية على رأسها النفط و الغاز، مما جعلها محط أطماع و أنظار العديد من القوى، التي تحاول بسط نفوذها في المنطقة لتحقيق أهدافها و مصالحها الاستراتيجية ومع اختلاف هذه المصالح و تشابكها ، عرفت المنطقة العديد من الازمات التي انعكست سلبا عليها مثل الأزمة الإيرانية.

برزت الأزمة الإيرانية تلوح بالأفق لتشكل إحدى ازمات الشرق الأوسط كون هاته الأخيرة واحدة من أكبر الدول الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط ، لها موقع جغرافي مهم، يقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، و إطلالة بحرية على كل من الخليج العربي و بحر قزوين، و تتميز بثروات عديدة خاصة الغاز الطبيعي ، و هي من الدول المصدرة للنفط، و لامتلاكها اسرار الصناعة النووية السلمية، اتجهت إيران للمجال النووي، وقد كان داخل الإطار القانوني و الشرعي الذي تسمح به معاهدة انتشار الأسلحة النووية، و لكن بالاعتماد على تقارير مقدمة من طرف وكالة الطاقة النووية و مصادر أخرى، أثارت الشكوك حول نيتها و هدفها من امتلاك الطاقة النووية، ما أثار زخم إقليمي ودولي حوله ، بحيث أصبح الملف النووي الإيراني من أهم القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، و ما أدخلها في أزمة، إذ فرضت عليها عقوبات اقتصادية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية .

لهذا جاءت دراستنا المعنونة بالدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية دراسة حالة إيران من أجل تحليل و تفسير استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في الأزمة الإيرانية وكيف تم توجيهها من قبل القوى الكبرى لفرض عقوبات على إيران و كيف استطاعت ايران التغلب على ذلك.

1. أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية، أهمية علمية وعملية انطلاقا من :

- محاولة معالجة المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية وكذا إعطاء مختلف المفاهيم التي ترتبط بهذا المصطلح .
- تسليط الضوء على ملامح السياسة الخارجية الإيرانية وعلى أهم المبادئ التي تقوم عليها لفهم مختلف الأزمات التي مرت على النظام الإيراني و كيف قام بالتعامل معها.
- إبراز الموقع الجيواستراتيجي لإيران.

دراسة مدى فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية في إيجاد حلول للملف النووي الإيراني.

2. أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لموضوع الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية، لأسباب موضوعية و ذاتية :

أولا : الأسباب الذاتية :

- ميول شخصي فيما يخص الملف النووي الإيراني وامتلاك إيران للطاقة النووية باعتبارها دولة إسلامية، وإمكانية تأثير هذه القوة على موازين القوى في المنطقة وفي العالم.
- الفضول لمعرفة دوافع الدول الكبرى لمنع إيران من امتلاك إيران للسلاح النووي على غرارها هي .

ثانياً :الأسباب الموضوعية :

- كثرة الدراسات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، لذلك كان ولابد من و جود دراسة تحليلية تبين دور الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية.
- محاولة فهم التطورات المستجدة في الملف النووي الإيراني .
- التحليل والتعمق في فهم أسس السياسة الخارجية الإيرانية .

3. أدبيات الدراسة :

تنوعت الدراسات السابقة و التي تناولت موضوعنا خصوصا في شقه المفاهيمي والنظري من كتب ومقالات ومجلات وأطروحات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

الدكتور علي حسين الشامي ، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 2007 ، حيث تناول في موضوعه كل ما يتعلق بالدبلوماسية من حيث النشأة، مفهومها ، نظام التبادل الدبلوماسي وأخيراً الحصانات والامتيازات الدبلوماسية .

هبة غربي ، إيران و دبلوماسية التقارب الأوروبي ، مجلة مدارات إيرانية ، العدد الأول 2018، حيث تناول رفض الاتحاد الأوروبي محاولات الإدارة الأمريكية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإعادة إيران إلى مربع العقوبات، وإصرار الاتحاد الأوروبي على حماية الاتفاق يحقق مصلحة إستراتيجية لإيران وبعض المصالح للدول الأوروبية.

عبد الحميد مشاري ، الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة سنة 2010 ، حيث حاول تقديم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة مرورا بالوظائف التي تخص الدبلوماسية الاقتصادية و إعطاء التفسير المقاربات مع التحولات البنيوية و ينهي كلامه بآليات الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة .

دانا على صالح البرزنجي ، ويعقوب مهدي عارف ، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظرية "، مجلة الدراسات السياسية والأمنية ، المجلد الثاني ، العدد الثالث، 2019، تناول في موضوعه كل ما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية، من حيث المفهوم و النشأة والمهام ، بالإضافة إلى دورها في مجال التعاون و الصراع الدوليين .

صلاح الدين حمد ، اثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سوريا أنموذجا) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، 2015، حيث تحدث في الفصل الأول عن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية و تاريخها ، وأنواعها ، والدبلوماسية الاقتصادية والمؤسسات الدولية .

سهى شويحنة ، الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي ،2013 ، حيث تحدثت عن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتعدد مستوياتها ، والدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية.

4. إشكالية الدراسة :

يعتبر الملف النووي الإيراني من أهم القضايا المتواجدة على صعيد العلاقات الدولية ، فلذا جاءت إشكالية بحثنا كالتالي :

- **ما مدى نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية في حلحلة الأزمة الإيرانية على المستوين الداخلي والدولي ؟**

ولتفكيك إشكالية الدراسة نضع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ إلى أي مدى أثرت الدبلوماسية الاقتصادية على صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية؟
- ✓ ما هي الآليات التي اعتمدتها الدول الكبرى لمواجهة الأزمة الإيرانية.

5.فرضيات الدراسة :

باعتبار أن الدبلوماسية الاقتصادية هي فرع من فروع الدبلوماسية، ففي ظل فرض العقوبات الاقتصادية والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني ، فإنه كلما فعلت إيران دبلوماسيتها الاقتصادية باعتبارها أداة مهمة لتنفيذ سياستها الخارجية أدى ذلك إلى تخفيف من تبعات العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وبالتالي حل الأزمة الإيرانية بشكل سلمي.

- ✓ كلما عملت السياسة الخارجية الإيرانية على تحقيق الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تطوير التجارة والاستثمارات الأجنبية، كلما نجحت بذلك بالتخفيف من حدة تبعات الأزمة النووية.
- ✓ تعددت أنواع الآليات التي اعتمدتها الدول الكبرى لمواجهة الأزمة الإيرانية بين العقوبات الاقتصادية و الحلول الدبلوماسية.

6.المقاربات المنهجية :

اعتمدنا في موضوع دراستنا الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية:

المنهج التاريخي: ويعني المنهج العلمي الذي يعتمد على المعلومات والأحداث التاريخية الماضية والحالية لظاهرة معينة، فلا يمكن دراسة أي قضية سياسية دون الرجوع إلى امتدادها وجذورها التاريخية ، و مدى التأثير الذي فرضته هذه الأحداث على القضية الحالية ، وذلك من أجل التنبؤ

بمستقبل الظاهرة السياسية القائمة ، و يستخدم هذا المنهج في دراسة مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.

منهج دراسة حالة : من المناهج البحثية و العلمية ، الذي يدرس الظواهر السياسية بهدف تشخيصها من خلال المعلومات و المصادر التي تم جمعها ، من أجل التعمق في الدراسة قصد الوصول إلى ما تحتويه هذه الظاهرة ، وقد حاولنا توظيف هذا المنهج في دراسة إيران ، بالإضافة للمقاربات الواردة في الفصل الأول .

7. التقسيم الهيكلي للدراسة :

اعتمدت في دراسة موضوع الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية، على تقسيم الخطة إلى فصلين ، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة و تم تقسيمها إلى خمسة مباحث ، تناولت في المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الدبلوماسية ، من ناحية المفهوم والنشأة وعلاقة الدبلوماسية بالمفاهيم ذات الصلة، وفي المبحث الثاني خصصته لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ، من خلال تعريفها وذكر أدواتها ، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى الموقع الجيواستراتيجي لإيران من ناحية المحددات الجغرافي و البشري و العسكري و السياسي بالإضافة إلى المحدد الاقتصادي ، أما المبحث الرابع فقد تحدثنا عن مؤسسات صنع القرار و المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية، أما المبحث الخامس، فقد خصصته للإطار النظري للدراسة تناولت فيه مجموعة من المقاربات التي يمكن من خلالها تفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى تجاه الملف النووي الإيراني، بداية بالمقاربة الواقعية الجديدة، والنيوليبيرالية، ونظرية الدور في السياسة الخارجية، ونظرية صنع القرار في السياسة الخارجية.

أما فيما يخص الفصل الثاني كان تحت عنوان الاستراتيجيات الدولية والإقليمية لحل الأزمة الإيرانية، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، الأول ماهية البرنامج النووي الإيراني ، تحدثت عن النشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، و موقف القوى السياسية و الشعبية من هذا البرنامج ، وفي المبحث الثاني يحتوي على الآليات الدولية و الإقليمية في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث تناولنا آليات الإدارة الأميركية في معالجة الملف النووي الإيراني بالإضافة إلى دور المؤسسات الدولية ودور دول الجوار الإقليمي تجاه الملف النووي الإيراني، أما المبحث الثالث تم وضع السيناريوهات الملف النووي الإيراني في ظل الدراسات المستقبلية.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

المطلب الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية

المطلب الثالث: علاقة الدبلوماسية بالمفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثالث: إيران دراسة جيواستراتيجية

المطلب الأول: المحدد الجغرافي والبشري لإيران

المطلب الثاني: المحدد السياسي والعسكري لإيران

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي الإيراني

المبحث الرابع: مؤسسات صنع القرار والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الخامس: المقاربات النظرية للسياسة الخارجية:

المطلب الأول: المقاربة النيواقعية the neorealist

المطلب الثاني: المقاربة النيو ليبرالية

المطلب الثالث: نظرية الدور في السياسة الخارجية

المطلب الرابع: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية

الفصل الثاني: الاستراتيجيات الدولية لحل الأزمة الإيرانية

المبحث الأول: ماهية البرنامج النووي الإيراني

المطلب الأول: كرونولوجيا البرنامج النووي الإيراني

المطلب الثاني: تطور البرنامج النووي الإيراني

المطلب الثالث: موقف القوى السياسية والشعب الإيراني من البرنامج النووي

المبحث الثاني: الآليات الدولية والإقليمية في معالجة الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: آليات الإدارة الأمريكية في معالجة الملف النووي الإيراني

المطلب الثاني: دور المؤسسة الدولية اتجاه الملف النووي الإيراني

المطلب الثالث: دور دول الجوار الإقليمي تجاه الملف النووي الإيراني

المبحث الثالث: سيناريوهات الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: سيناريو العقوبات الاقتصادية

المطلب الثاني: سيناريو العمل العسكري

المطلب الثالث: سيناريو الحل التفاوضي

خاتمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للدراسة

تمهيد

إن الإطار المفاهيمي والنظري لأي دراسة هو الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والعلمية للمواضيع وبين الدراسة السطحية والوصفية، حيث أن الدراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لا بد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج.

ومن خلال الفصل الأول سنسعى إلى ضبط المفاهيم المفتاحية للدبلوماسية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية

لقد اختلفت الآراء والتعاريف في تحديد معنى كلمة دبلوماسية، وقد ساهم في هذا الاختلاف تباين النزاعات الفكرية والسياسية والفقهية، الأمر الذي أدى إلى ظهور تعاريف وغايات متعددة للدبلوماسية منها الدبلوماسية الشعبية ودبلوماسية المؤتمرات والدبلوماسية الوقائية والدبلوماسية الاقتصادية وبصدد ذلك اعتمدنا في مبحثنا هذا على ثلاثة مطالب، يعتمد المطلب الأول على مفهوم الدبلوماسية، أما الثاني فتطرقنا فيه على نشأة الدبلوماسية أما المطلب الثالث والأخير فركزنا على أهم المفاهيم المقاربة للدبلوماسية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

اختلف الباحثون في تقديم تعريف دقيق للدبلوماسية، وانقسموا إلى اتجاهات مختلفة، لأنها تعتبر السياسة الخارجية للدول أو فن تمثيل الدول في المحافل الدولية عن طريق ممثلين معتمدين لهذا الغرض.

01/ المفهوم اللغوي:

إن أصل كلمة الدبلوماسية يعود إلى كلمة Diploma ومعناها يطوي أو مزدوج في اليونانية القديمة، وهي تشير إلى الشهادة التي تمنح بعد إكمال منهج دراسي محدد، وكانت الشهادة تتألف من طبقتين أو مطبقة من قطعتين، وكان الرومان في الأول يسمون وثيقة السفر المعدنية المختومة والمطوية بالديبلوما، وقد أخذت هذه الكلمة تتسع بمرور الزمن في معناها حتى شملت وثائق السفر الرسمية مثل الجوازات وتصريحات المرور عبر طرق الإمبراطورية، وقد اتسع مدلول الدبلوماسية بمرور الزمن حتى شملت الاتفاقيات والمعاهدات، والجدير بالذكر أن كلمة دبلوماسية لم تستعمل لكي تشير إلى العمل الذي يشمل إدارة العلاقات الدولية أي المعنى الحديث، إلا في أواخر القرن السابع عشر[1].

-انتقلت كلمة الدبلوماسية من اليونانية إلى اللاتينية ومنها إلى اللغات الأوروبية الحية ثم إلى اللغة العربية، فقد كانت تستخدم في اللاتينية بمعنيين:[2]

[1] فاضل زكي محمد، **الدبلوماسية في عالم متغير**، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992)، ص25.

[2] سهيل حسن فتلاوي، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، ط1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص90.

- **المعنى الأول:** الشهادة أو الوثيقة التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم الدبلوماسية والتي تمنح حاملها امتيازا معينا والتوصيات بحسن استقباله واحترامه.
- **المعنى الثاني:** يعود أصلها للرومان، فهم يستعملون كلمة الدبلوماسية بما معناه طباع المبعوث الدبلوماسي، وما تقتضيه هذه الصفة من الأدب والمودة المصطنعة وتجنب أسباب النقد وهذا ما قصدت إليه كلمة Diplome اللاتينية التي تعني الرجل المنافق ذو الوجهين، ومنه أشتق باللغة الفرنسية Déplore بمعنى مخادع.

- **أما على صعيد اللغة العربية:** فقد استخدم العرب كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي أو الممارسة الدبلوماسية فكانت "كتاب" للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان، وبهذا يقترب معنى الدبلوماسية عند العرب من معنى الكلمة عند الإغريق.[1]

02/ المفهوم الاصطلاحي:

تعددت وتنوعت تعريفات الدبلوماسية من مفكر إلى آخر نذكر منها:

أولا: تعريف الدبلوماسية عند المفكرين العرب:

- يعرفها "صلاح خياط" في معجم مصطلحات الدبلوماسية والاتيكيت الدبلوماسي بأنها:[2] " علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين تعرف بالسلك الدبلوماسي وهي تمثل دراسة القانون الدولي العام والخاص وتاريخ تطور العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم هذه العلاقات".
- في حين يعرفها "سموحي فوق العادة" بأنها:[3] " مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، أي الدول والمنظمات وممثلين دبلوماسيين مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والأصول التي تترتب على إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه للتوفيق بين

---

[1] علي حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها تطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، ط1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص28.

[2] صلاح خياط، **معجم مصطلحات الدبلوماسية**، ط1، (عمان: دار النشر والتوزيع، 2009)، ص190.

[3] سموحي فوق العادة، **معجم المصطلحات الدبلوماسية والشؤون الدولية**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983)، ص30.

مصالح الدول المتباينة كما هي، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات.

- في حين نجد قول "معاوية بن أبي سفيان": [1] " لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها، إن أرخوها شددتها، وإن شدوها أرخيتها"، لقد شبه معاوية في هذه المقولة العلاقات الموجودة بين البشر بالدبلوماسية، حيث تتميز بالدقة والمرونة ولاستمرار هذه العلاقات يجب عدم استعمال القوة.

ثانيا: تعريف الدبلوماسية عند المفكرين الغربيين:

- يعرفها "سير آرنست ستاتو" Ernest Statow بأنها: [2] " تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة."
- يعرفها قاموس أكسفورد الدبلوماسية بأنها: " إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والمنهج والأسلوب الذي يدار بسفراء ومبعوثين، وهي عمل وفن الدبلوماسي."
- ويعرفها أيضا "هنري كسنجر" بأنها: "الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات."
- ويعرفها "شارل ديمارتيست" بأنها: " الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية للدول، وبمعنى أخص هي فن المفاوضات."

من خلال ما سبق من تعريفات نلاحظ أن :

مفهوم الدبلوماسية قد اختلف من مفكر إلى آخر سواء من مفكرين عرب أو غربيين، حيث أعتبره البعض علم والبعض الآخر اعتبرها فن، في حين جمع مفكرون آخرون بين أنها علم وفن في نفس الوقت، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها من تأثير المحيط الذي يعيش فيه الباحث.

ومن خلال كل التعريفات يمكن تعريف الدبلوماسية على أنها:[3] علم وفن، فن لأنها تعتمد على الذكاء والحنكة وسرعة البديهة عند الدبلوماسي خلال عملية المفاوضات وإدارة العلاقات بين الدول، وعلم

[1] علي حسن الشامي، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] د. السيد أمين شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، ط2، (القاهرة: عالم الكتب للنشر 38 عبد الخالق ثروت، 1997)، ص29.

[3] علاء أبو عامر، **الوظيفة الدبلوماسية**، (عمان: دار الشروق، 2008)، ص36.

فهي تتطلب أن يكون الدبلوماسي أو المفاوض على معرفة بالقوانين والأعراف الدولية، وجملة المعاهدات والاتفاقيات الناشئة بين الدول.

التعريف الإجرائي للدبلوماسية:

بما أن الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية، فهي عملية تواصل واتصال بين الدول، هدفها خدمة مصالح الدول وتطورها، وذلك عن طريق العديد من الوسائل مثل الاتفاقيات والمعاهدات، ويقوم على سير هذه العملية دبلوماسيون وموفدون مختصون، تتوفر فيهم شروط معينة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية

يرجع بعض المؤرخين الدبلوماسيين، الدبلوماسية إلى حقبة تكوين الجماعات البشرية الأولى انطلاقا من كونها سلوكا اجتماعيا[1]، وقد كانت الدبلوماسية في نشأتها كوسيلة للتواصل والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة في العصور القديمة ثم تطورت إلى نظام لإقامة علاقات ودية بين السلطات السياسية في القديم.

سنتطرق إلى أهم مراحل تطور ونشأة الدبلوماسية بداية بالعصور القديمة، وصولا إلى العصر الحديث.

01-الدبلوماسية في العصور القديمة:

يرى المختصين في الشأن الدبلوماسي أن تاريخ هذه الأخيرة يعود إلى أقدم العصور في المجتمعات القديمة كانت تقييم بينها علاقات وتوفد عنها ممثلين لإجراء المفاوضات، لقد كان للفلسفة الصينية القديمة أثر كبير في إنشاء علاقات دبلوماسية بين قبائل الصين في بداية التاريخ، فقد اعتقد الفيلسوف الصيني " توانغ شينغ" أنه:[2] "لم يبرر نشوب الحرب وأعتقد أن اندلاعها لا مفر منه، فقد دعا إلى أن تهتم الدولة بالوسائل الدبلوماسية للحصول على مكاسبها بطريقة سلمية."

في حين نجد أن الدبلوماسية في الحضارة الإغريقية تختلف، فقد استعملوا أساليب تمثلت في عقد التعهدات الإقليمية، ووضع نظام دقيق للاتصال الدبلوماسي كاستعمال التسوية بالتراضي والمصالحة

[1] خليل حسين، **التنظيم الدبلوماسي**، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012)، ص27.

[2] Frank, M Russel, **theories of international Relation,** (New York: 1936),p.32.

التي تضع حدا للأعمال القتالية والحرب، ولم تعرف الحضارة الإغريقية التمثيل الدبلوماسي الثابت كالسفارة، والواقع أن العلاقات الإغريقية استقرت في عهدها على مبادئ دبلوماسية كمبدأ الحصانات والامتيازات لوفود المؤتمرات والمنظمات الإقليمية التي تضامنت في نطاقها.

أما الدبلوماسية عند الرومان، فهي إرث من عند اليونان من بين التقاليد، فلم ينجح الرومان في إنشاء أو تطوير أساليب دبلوماسية جديدة في العلاقات الدولية وذلك للأسباب التالية:[1]

- تفضيل الرومان القوة العسكرية على استعمال الأساليب الدبلوماسية في علاقاتهم الخارجية.
- من بين الأسباب في عدم تطوير أسلوب العمل الدبلوماسي هو فخرهم الزائد بأنفسهم وأنهم أفضل من الجميع غلبت عليهم النزعة الاستعمارية وإتباع أسلوب سحق كل من يعارض نظامهم.
- وقد ساهمت كل الأسباب السابقة في عدم تهيئة الظروف المناسبة في تطوير قواعد الدبلوماسية، مقارنة بغيرهم من الشعوب كالإغريق، ولكن رغم هذا فقد كان للدبلوماسية في عصر الرومان بعض الخصائص مثل:[2]
- الاهتمام بالشكل قبل المضمون، وظهر ذلك في إجراءات عقد وتسجيل معاهدات وضرورة عقد الصلح طبقا لمراسيم معينة.
- أدار مجلس الشيوخ الروماني السياسة الخارجية، مع ضرورة مصادقة الجمعية الوطنية على ما يعقده من معاهدات.
- كان السفراء لدى عودتهم من مهمتهم يقدمون تقريرا لمجلس الشيوخ يصوت عليه المجلس بالموافقة أو الرفض.
- عقاب السفراء الأجانب لمخالفتهم للقوانين، ويرسل كل سفير إلى بلده لتقوم هذه الأخيرة بعقابهم على ما قاموا به من أفعال مخالفة.
- تمتع الممثلين الدبلوماسيين بالحصانة حتى في وقت الحرب.
- كانت الحصانة في العصر الروماني، تخص سفراء وموظفين الملحقين بهم، ولكنها لا تشمل مراسلتهم أو أسرهم.

[1] خليل حسين، مرجع نفسه، ص71.

[2] زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، (بيروت: طرابلس، دار الجيل، 2008)، ص35.

أما الدبلوماسيين في الإسلام، فقد تطورت على مر العصور في أغراضها ونظمها ووسائلها تبعا لتطور ظروف الدولة وعلاقاتها وطبيعة التوازنات الدولية ومقتضياتها، فقد استخدمت الدبلوماسية في عصر البنى والخلفاء الراشدين وفي عصر الدولة الأموية للأغراض الآتية:[1]

- نشر الدعوة الإسلامية، وذلك عن طريق بعث النبي بالرسل إلى ملوك الدول والأمصار المجاورة كهرقل عظيم الروم وكسرى ملك الفرس، يدعوهم إلى الإسلام أو دفع الجزية.
- أعتبر رفض الدعوة إلى الإسلام بمثابة إعلان بدء العداء أو قيام الحرب.

وما يلاحظ على الدبلوماسية في تلك المرحلة من تاريخ الإسلام كان دينيا بحتًا، بينما شهد العصر العباسي تطورا ملحوظا من خلال اتخاذه من الدبلوماسية وسيلة لتسهيل تبادل العلاقات الودية بين الأمم، كما عرفت تنوع في عمل السفارة، حيث أصبح تبادل الدبلوماسيين وسيلة لتوثيق العلاقات التجارية والثقافية وتبادل الأسرى وفض المنازعات وعقد المعاهدات.

وما يميز الدبلوماسية عند الدولة الإسلامية أنها دأبت على احترام حصانة المبعوث الدبلوماسي منذ بداية ظهور الإسلام، وحتى في المراحل التي عرفت فيها الدولة الإسلامية ضعفا.

02-نشأة الدبلوماسية الدائمة أو الحديثة والمعاصرة:

أ- الدبلوماسية الحديثة:

لقد مرت الدبلوماسية الحديثة بمرحلتين، الأولى تسمى بمرحلة الدبلوماسية التقليدية والتي بدأت مع عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى، وما يميزها هو دوام الدبلوماسية وتميزها كذلك بالثنائية والسرية والأسلوب الشخصي كما تميزت بخاصيتين الأولى أسلوبها والثانية الممارسة،[2] فمن حيث الأسلوب نؤكد أن الدبلوماسية تأثرت بتقليص المسافات والحدود بين الدول ناهيك عن التقدم في المجال التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال والنقل وتبادل المعلومات.

كل هذه العوامل كان لها الأثر الكبير على الدبلوماسيين في العمل خاصة فيما يتعلق بالاتصالات بين المبعوث والدولة التابع لها.

[1] علي حسن الشامي، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] بيغمان جيفري، **الدبلوماسية المعاصرة**، تر: محمد صفوت حسن، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2016)، ص44.

ب- الدبلوماسية المعاصرة:

بدأت هذه الدبلوماسية إلى الظهور مع نهاية الحرب العالمية الأولى ولازالت مستمرة إلى يومنا هذا، ولعل ما يميز هذه الفترة هو الطفرة التي حدثت في العلاقات القديمة والتي تميزت بعد الدوام والاستقرار إلى مرحلة الدبلوماسية الحديثة الثانية والمستقرة، لكن هذا التطور لم يظهر بصورة جلية على الصعيد الأوروبي والعالمي إلى بعد التوقيع على اتفاقية واستفاليا عام 1648 التي وضعت حد الحرب الثلاثين سنة وأقرت حرية العقيدة الرئيسية وأرست مبدأ المساواة بين الدول وساعدت على قيام علاقات دبلوماسية وتنظمها والإشراف عليها، حيث عمدت كل دولة على إنشاء إدارات ومكاتب لهذا الغرض، وتعتبر هذه الاتفاقية النواة الأولى لنشأة وزارات الداخلية وما ميز العلاقات الدبلوماسية في هذه المرحلة هو ظهور اتجاهات حديثة فرضتها الظروف الدولية في هذه المرحلة بتصدرها التمايز بين العديد من الدبلوماسيات مثل الدبلوماسية الثنائية، دبلوماسية المحاور، دبلوماسية الحياد، الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الرقمية.

المطلب الثالث: علاقة الدبلوماسية بالمفاهيم ذات الصلة

يحدث في كثير من الأحيان الخلط بين الدبلوماسية وبعض المفاهيم الأخرى، سنذكر البعض منها:

01-علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية:

لفهم العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، لابد من أن ندرك مفهوم السياسة الخارجية، حيث يعرفها "محمد السيد سليم" بأنها: "هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط."

وتكمن العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية باعتبار الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية وأداة من أدوات تنفيذها، ولهذا تقوم الدول بممارسة وتنفيذ الدبلوماسية الخاصة بها، من أجل الدفاع عن مصالحها وبلوغ الأهداف المعدة مسبقا والتعامل مع الدول الأخرى، ولهذا

نجد الارتباط وثيق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية باعتبار السياسة الخارجية هي المظلة التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية.[1]

02-علاقة الدبلوماسية بالقانون الدبلوماسي:

تعتبر الدبلوماسية آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية، فهي جزء من العلاقات الدولية والتي تحدد بهيكل تنظيمي والذي هو القانون الدولي، فأسبقية الكل على الجزء من حيث الوجود تجعل من القانون الدولي هو الكل الذي وجد في ظله القانون الدبلوماسي فهو الهيكل التنظيمي الذي تحدد في ظله العلاقات الخارجية للدول، بحيث يقوم على مجموعة من المبادئ القانونية الموجهة لتنظيم العلاقات الخارجية للوحدات السياسية والفواعل الدولية الأخرى، أما الدبلوماسية فهي طرقة إدارة الشؤون الخارجية لمختلف الفواعل الدولية المشكلة لبنية المجتمع الدولي.[2]

إن طبيعة العلاقة بين القانون الدبلوماسي والدبلوماسية هي ذات طبيعة تكاملية في المنطلق أن التحليل لمختلف الآليات التي تحدد السياسة الخارجية تفهم في ظل تحليل شمولي بالبحث عن السلم والأمن الدوليين، ولا يكون بالفصل بين الظواهر والمفاهيم.

03-الدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي:

في التاريخ الدبلوماسي يقول "الدكتور أبو هيف"، هو دراسة تاريخ الدبلوماسية في ماضيها وتتبع المراحل المختلفة التي مرت بها في مجال العلاقات البشرية ومصائر الشعوب وعن طريق هذا التاريخ يمكن معرفة مجريات السياسة الدولية في الماضي واتجاهها عن طريق المفاوضات والمعاهدات أن تعيد تنظيم المجتمع الذي يعيش فيه، ومنه تقوم المعرفة المرتبطة بالجانب الدبلوماسي،[3] حول فلسفة تنظيمية لمختلف المراحل التاريخية المرتبطة باستقرار الإنسان في ظل جماعات بشرية، وعبر فترات تاريخية متتالية ومناطق مختلفة من حيث التطور الذي يقوم على طبيعة بنائية، فطبيعة العلاقة بين المفهومين ذات طبيعة مترابطة تلازمية من حيث الظهور، بحيث التاريخ الدبلوماسي هو استقراء لتطور مفهوم الظاهرة من منطلق تحليل تركيبي.

---

[1] علي عبد القوي الغفاري، **الدبلوماسية القديمة والمعاصرة**، (سوريا: دار الأوائل، 2016)، ص445.

[2] علي حسن الشامي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] علي حسن الشامي، مرجع سبق ذكره، ص43.

المبحث الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

درج الاستخدام التقليدي لمصطلح الدبلوماسية الاقتصادية بمعنى الدبلوماسية السياسية، أي أن الدبلوماسيين ينخرطون في علاقات سياسية في المقام الأول، لأن لا وجود علاقة ودية تقود إلى علاقات في مجالات أخرى بما فيها المجال الاقتصادي، لذلك ارتأينا إلى دراسة مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من خلال هذا المبحث وذلك بتقسيمه إلى مطلبين، يحتوي المطلب الأول على تعريف الدبلوماسية الاقتصادية، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتسبت دورا أوسع في التدريج، بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسية المتعلقة بالجانب الاقتصادي الذي تمارسه مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها:

- يعرفها "بيان وولكوك" boyene wolkoke بأنها:[1] "مجموعة النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، قرض، مساعدات...) التي تباشرها الدولة والفواعل غير الدولية في العالم.

ويعرفها kateb alexandre بأنها:[2] "وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية والمفاوضات التجارية العالمية، تدبير التوسع للشركات الوطنية في العالم أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن".

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها:[3] "الدبلوماسية القائمة على المساعدات الاقتصادية التي تقدم للدول بشكل ثنائي أو جماعي وبكافة أشكاله وهذه الدبلوماسية يمكن أن تكون صورة جديدة للدبلوماسية الاستعمارية".

ويعرفها القاموس الدبلوماسي لبريدج وجيمس:[4] على أن "الدبلوماسية الاقتصادية هي المعنية بالقضايا السياسية والاقتصادية وتتضمن عمل الوفود والمندوبين في مؤتمرات التي ترعاها هيئات مثل:

---

[1] عبد الحميد مشري، **الدبلوماسية الاقتصادية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010/2009)، ص31.

[2] عماد حبيب دويلات، **الدبلوماسية الاقتصادية**، ط1، (اللاذقية: دار المرساة، 1996)، ص06.

[3] عبد الحميد مشري، مرجع نفسه، ص33.

[4] الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية، ج1**، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص18.

منظمات التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات ذات الاتجاه الاقتصادي، كما يتضمن جزء من عملهم لإبلاغ عن السياسة الاقتصادية والتطورات في الدول الأجنبية وتقديم المشاورات والنصح حول النجاح وطرق التأثير على الدولة الأخرى، في الدبلوماسية الاقتصادية توظف الموارد الاقتصادية أحيانا كمكافآت أو مرات أخرى كعقوبات في سعي تحقيق النتائج أو المصالح في السياسة الخارجية، وهذا ما يعرف بإدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية".

أن الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بعملية تعزيز السياسة المتعلقة بالنتاج وحركة تبادل السلع والخدمات والاستثمار في بلاد أخرى.

التعريف الإجرائي للدبلوماسية الاقتصادية

الدبلوماسية الاقتصادية هي استخدام الدولة لقدراتها ومواردها الاقتصادية واستغلال ما تملك من نفط وقوة بأسلوب دبلوماسي، تحقيق مكاسب سواء اقتصادية أو سياسية وحتى ثقافية، داخلي أو على مستوى الدولي.

المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية

إن من أهم الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف الدولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية ما يلي: [1]

أولا: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرضها الدولة على اقتصادها.

1 - إن السياسات والتدابير الاقتصادية التي تطبق بهدف تشجيع أو تنمية روابط التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع، وتتضمن هذه السياسات إلغاء تطبيق نظام الحصص، وقد تلجأ الدولة إلى تخصيص كمية محددة من الواردات للحد من تدفقها إلى داخل الدولة بغية المساعدة في دعم الإنتاج المحلي، وذلك لتجنب تسرب النقد الأجنبي، وعليه فإن هذه الأداة تستخدم في الدولة التي تأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي الشامل، أو في الدول التي تأخذ على عاتقها توفير ضمانات الحماية لصناعتها المحلية، حيث في هذه الحالة يعد نظام الحصص أكثر الوسائل لتحقيق هذا الهدف كذلك تتضمن دراسة تقديم إعانات للمصدرين الوطنيين لدعمهم على التنافس في الأسواق الدولية، وينتج عنه زيادة نصيب الدولة من التجارة الدولية، إلا أن هذه الإعانات قد تثير ردود فعل لدى الدول الأخرى، وللتخفيف من آثارها تقوم تلك الدول بفرض

[1] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، ط2.، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1989)،ص419.

رسوم إضافية، فغالبا ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في الأسواق العالمية، وقد تتضمن هذه السياسات تقييد المنتجين بضرورة الالتزام بالمواصفات الفنية خاصة بالإنتاج على النحو الذي تقرره الدولة....الخ.[1]

2 - سياسات الرسوم والضرائب الجمركية والتي تعد من أكثر الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مجرى التجارة الدولية، وتتعدد الأغراض التي تستخدمها هذه الضرائب الجمركية، فهي قد تستخدم على اعتبار أنها مصدر من مصادر الدخل القومي للدولة أو لتوفير الحماية الضرورية للصناعات المحلية، أو لتغيير الشروط التي تتم على أساسها المبادلات التجارية، أو تستخدمها الدولة كوسيلة اقتصادية انتقامية ضد بعض الدول، أو كأداة للمساومة بطريقة الضغط أو الإغراءات في المفاوضات، وذلك في الحالات التي يكون فيها فرض الضرائب الجمركية بموجب اتفاق دولي بين الدول، إلا أن هذه الأداة انخفضت أهميتها بشكل تدريجي بفعل عدة مؤثرات أهمها: [2]

الاتجاه الحالي في المجتمع الدولي للدخول في ترتيبات اقتصادية بشكل ثنائي بين دولتين أو إقليمي كالاتحاد الأوروبي أو عالمي كالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وحاليا منظمة التجارة العالمية، الغاية من هذه الترتيبات تحديد العلاقات التجارية الدولية، وذلك ضمن إطار قواعد محددة يتم وفقها إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز في المعاملة بين الدول، وكذلك بسبب القيود المتزايدة على حركة رؤوس الأموال لأغراض التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الأداة من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية يوجد بشأنها اختلاف في التأكيد على استمرار فرضها في العلاقات الدولية، حيث أن فرض الرسوم الجمركية وحماية الإنتاج المحلي يؤدي إلى تقوية مركز الدولة في مساوماتها في المباحثات التي تتعلق بالتبادل التجاري، فلو كانت حرية التجارة الخارجية هي السائدة في دولة ما فإن ذلك يضعف مركزها إزاء الدول الأخرى، فطالما أسواقها مفتوحة لمنتجات العالم الخارجي ككل دون تمييز بين دولة وأخرى، بالتالي لن تسعى أي دولة من دول العالم الخارجي لمنح هذه الدولة مزايا معينة للحصول على تفضيل في المعاملة عن غيرها من الدول، أما وجود الحماية فسيحمل الدول الأجنبية على استرضاء هذه الدول، وعرض امتيازات لمنتجاتها مقابل الحصول على تخفيف في حواجزها الجمركية.

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**،ط1، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1971)، ص203.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، ط3، (بيروت: المؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص425.

كما أن توجه الدول نحو عضوية منظمة التجارة العالمية وما تتطلبه هذه العضوية من إزالة الحواجز الجمركية قد أفقد هذه الأداة الكثير من فاعليتها.

3 - من هذه الأدوات فرض قيود على التحويلات الخارجية، حيث تمارس الدولة هذه الأداة بغية ممارسة رقابة صارمة أو مطلقة على النقد الذي يتم إنفاقه في الخارج، بدءا مما يتعلق بتحويل الواردات الأجنبية حتى ما ينفق لأغراض سياحية، ذلك أن الدول تستخدم هذه الأداة من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية رغبة منها بحماية ميزان المدفوعات من العجز الذي قد ينشأ إذا تجاوز الإنفاق حدودا معينة، وتستخدم هذه الأداة للحد من شراء السلع التي تمول بالعملات الصعبة إذا كان رصيد الدولة من هذه العملات غير كافي، وبالتالي في هذه الحالات تقصر الدولة إنفاق العملات الصعبة، كما تتضمن هذه الأداة إما فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية ولفترة معينة من الزمن.

4 - نشاط استثماري وحركة رأس المال وحماية استثمار الجنسيات وتعديل الشروط التي تحكم انتقالات رأس المال من التجارة إلى الخارج سواء بالتقييد أو بالإطلاق، وما يترتب على ذلك من تعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وقد تكون التعديلات شاملة بحيث تضم كل قطعة التي يمتد إليها التعامل الاقتصادي مع خارجي، كما قد تكون قاصرة على بعض القطاعات، مسعى الدولة للملتقيات الاستثمارية الخارجية يكون بغاية استفادة منها في جهود الإنماء بالدفع عملية تثمين اقتصادي، والاستفادة من تأخير في إنعاش فروع الإنتاج الموجدة وتحسين معدل التبادل التجاري... الخ.

ثانيا: الأدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرضها الدولة على اقتصاد الدول الأخرى :

1 - أول هذه الأدوات هي العقوبات الاقتصادية، والمعروفة بالدبلوماسية القصرية، وهي تتطلب جهدا دبلوماسيا إضافيا لضمان التوافق في العلاقات الدولية على فرض هذه العقوبات وذلك بهدف تكبيد الدول المستهدفة خسائر اقتصادية بسرعة معينة وبحجم معين، تنوعت في أساليب تطبيقها وأثبتت القدرة على التكيف ولها العديد من الأهداف غير الأهداف الاقتصادية، وتشمل العقوبات الاقتصادية من حيث آلية تطبيقها حظر التصدير من وإلى الدولة المستهدفة، وقد يكون الحظر عاما وشاملا، وقد يكون جزئيا، كما تكون العقوبات الاقتصادية من حيث مضمونها الاقتصادي ذات طابع تجاري،

وتشمل وضع حصص على الواردات والصادرات السلعية والخدمية، وتقييد وإلغاء حقوق الصيد في المياه الإقليمية، أو إنشاء قوائم سوداء بالأشخاص والشركات التي تتاجر مع الدولة المستهدفة، وقد تكون أيضا العقوبات ذات طابع مالي مثلا: تخفيض أو إلغاء المعونات،[1] تخفيض أو تعليق التسهيلات الائتمانية، تجميد الأرصدة والودائع المصرفية التي تخص الدولة المستهدفة، وضع قيود على إعادة تمويل الدين أو إعادة جدولته، منع حصول الدول المستهدفة على قروض ومساعدات.

وتعد العقوبات الاقتصادية جزءا من إستراتيجية سياسية شاملة، حيث تلجأ الدول إلى حشد الجهود والتنسيق فيما بينها سعيا إلى خفض التكاليف التي يمكن أن تنتج عن فرض العقوبات بشكل منفرد.

واستخدام العقوبات يعد عنصرا من عناصر عملية التفاوض، تبدأ بالتهديد بفرض العقوبات، ثم التفاوض حول الشروط التي تضمن نجاح هذه العقوبات المراد تحقيقها.

02 - تقديم المنح والقروض لبعض الدول والتسهيلات الائتمانية خاصة، أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق، أي التعاون الدولي لمساعدة أفقر الدول في العالم.

وتعتبر هذه المساعدات الخارجية بأنها نقل موارد حقيقية من الحكومات أو المؤسسات المانحة للدول الفقيرة أو دول العالم الثالث، وتشكل عاملا محفزا لإحداث التغيير في الدول المتلقية لها، حيث تنجح هذه المساعدات في الكثير من الأحيان في تحسين الظروف المعيشية وتفشل في بعض الأحيان، من خلال هذه المساعدات تحاول الدول المانحة تحقيق هدف أو أكثر من هذه الأهداف الاقتصادية التالية:[2]

- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية أو جلب الأفكار والتكنولوجيا الجديدة.
- تعزيز قطاعات مهمة، مثل التعليم والصحة والبيئة.
- مساعدة في استقرار الدول المتلقية للمساعدات.
- دعم الفقراء بالمواد الغذائية ومنع المجاعات.

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص433.

[2] مبارك سعيد عوض، **"المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكونية"**، (عمان: رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص17.

- ترسيخ التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج.

كما تعتبر المساعدات الاقتصادية التعويضية والتي تكون مقابل الأضرار التي تتعرض لها الدول من تنفيذ العقوبات الاقتصادية الدولية، حيث تكمن الإشكالية في كيفية تحقيق التوافق بين أداء الدول لإلتزامتها الدولية من جهة، والحد من الآثار السلبية التي تلحق بها نتيجة لذلك من جهة أخرى، أي قد تحمل عقوبة ما في طياتها آثارا سلبية على دول أخرى غير تلك التي استهدفها قرار فرض العقوبات، وتتصل هذه الآثار في أغلب الأحيان بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات كالصادرات والواردات السلعية، بالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن فقدان فرص العمل.

المبحث الثالث: إيران دراسة جيواستراتيجية

تحتل إيران موقعا استراتيجيا، الأمر الذي يرشحها للعب الأدوار الأولى والتأثير في الفواعل سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي او الدولي، ولفهم قوة إيران لابد من دراسة الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لإيران، لذا كان على الدراسة تسليط الضوء على المحدد الجغرافي والبشري لإيران، والمحدد السياسي والعسكري، وأخيرا المحدد الاقتصادي.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي والبشري لإيران

للمحدد الجغرافي أهمية كبرى في توجيه السياسة الخارجية للدول، وبالنسبة لإيران فإن العوامل الطبيعية تلعب دورا جوهريا في سياستها الخارجية.

أولا : المحدد الجغرافي

إن من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وفي رسم سياستها الخارجية والداخلية وتؤثر في طبيعة سلوكها هي العوامل الطبيعية وبالتحديد الموقع الجغرافي، وتكمن أهمية الموقع الجيوبوليتيكي لموقع الدولة فيما يمنحه في ظروف معينة تستطيع دولة أن تستثمرها لصالحها وفقا لقدرتها البشريةالمتاحة. فالموقع الجغرافي يبين الدولة ويحدد لها العديد من المجالات التي تؤثر في سياستها الخارجية، فهو يحدد المجال الحيوي المباشر للسياسة الخارجية، وهو يحدد نوعية التهديدات الموجهة لأمن الدولة، ففي اغلب الحالات الدولة توجه سياستها الخارجية على أساس موقعها الجغرافي[1].

لذلك نجد الدول تتمتع بالقوة نتيجة ظروفها الجغرافية، فنجد أن الدول تختلف من حيث توفر الموارد وحجم الموقع، وتؤثر كل هذه العوامل على قوة وصادرات الدولة وعلى الدور الذي تلعبه النسق الدولي.

[1] ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن الروحاني**، ط 1، (لبنان: بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص 15.

الخريطة رقم(1): الموقع الجغرافي لإيران.

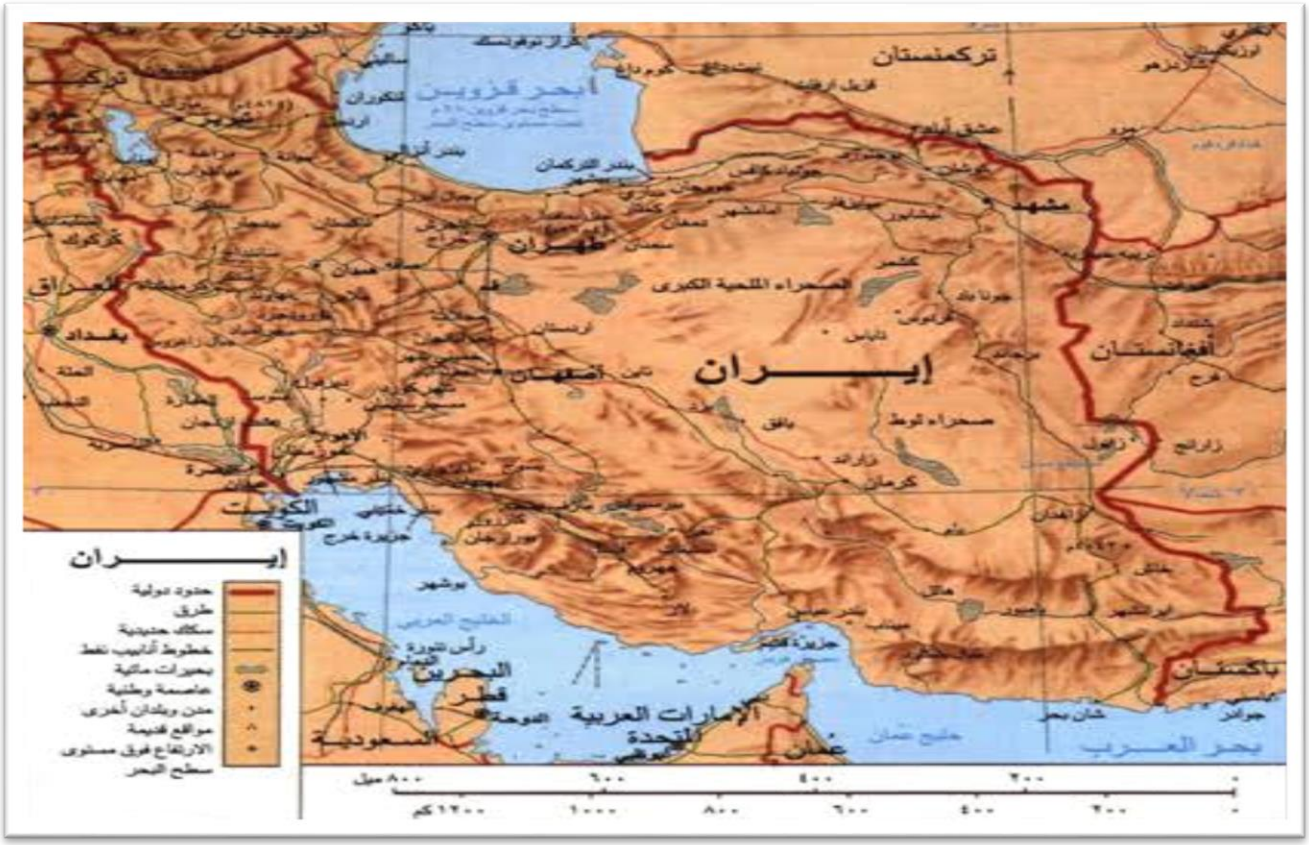

المصدر: http://translate.google.gov.com

من خلال الخريطة نجد أن إيران تقع بين دائرتي عرض (25 درجة – 40 درجة) شمال خط الاستواء وبين خطي طول (44 درجة – 63 درجة) شرق خط غرينيتش وعليه فمعظم أراضيها تقع في المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة، وهذا ما سمح لها تنوع في إقليمها المناخي مما انعكس على التوزيع السكاني ومن ثم النشاط الاقتصادي[1] .

وتبلغ مساحة إيران 1.648.000 كلم^2 ، وهي تقع في الجنون الغربي من قارة آسيا، وإذا نظرنا لموقعها بالنسبة لكتل الماء فنلاحظ أنها تطل على ثلاث مسطحات مائية هي:

الخليج العربي في الجنوب الغربي، بحر العرب والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال.

[1] إياد عايد والي البديري ، (الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، دراسة جيوبوليتيكية) ،مجلة القدس للعلوم الإنساني، العدد 11، 2008، ص 346.

الجدول رقم (1): يمثل طول السواحل الإيرانية البحرية

المنطقة	الطول (كلم^2)	النسبة المئوية (%)
بحر قزوين	644	%25.51
بحر العرب وبحر عمان	700	%27.37
الخليج العربي	1180	%46.75
مجموع سواحل إيران البحرية	2524	%100

المصدر: من إعداد الطالبة .

ويحد إيران شمالا بحر القزوين وتركمستان جنوب الخليج العربي وبحر العرب، من الشرق أفغانستان وباكستان ومن الغرب العراق وتركيا ومن جهة الشمال آسيا الوسطى والقوقاز.

جدول رقم (2): يمثل الحدود البرية لإيران.

منطقة الحدود	الطول (كلم)
أفغانستان	936
أرمينيا	35
أذربيدجان	432
العراق	1458
باكستان	909
تركيا	499
تركمستان	992
إجمالي الحدود البرية الإيرانية	5440

المصدر: من إعداد الطالبة

ومما سبق نلاحظ أن إيران تحتل موقعا جغرافيا هاما من عدة زوايا:[1]

إطلالها على منطقة الخليج العربي الذي يقول عنه الخبراء لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها فإن الخليج العربي هو المركز، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية وما من نقطة مثلها مركزية بالنسبة لاستمرار صحة الاقتصاد العالمي وسنقرره.

تقع إيران في قلب المنطقة التي يطلق عليها حافة اليابسة والذي يطرح نظرية "نيكولاي سيكمان"[2] والذي اعتبر بالسيطرة على أوراسيا وبالتالي يسيطر على العالم، وهي العالم العربي الإسلامي وتسميه الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط الكبير".

ويصف الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" إيران في مقاولاتها "إنها تمتلك أكثر موارد أي بلاد مما جعلها أعظم قوة إقليمية مسيطرة على الخليج".

وقد شكلت إيران عبر مختلف الأزمنة، حلقة وصل بين الشرق والغرب، وهو ما ساعدها على الاتصال بمختلف الدول، فهي تقع في قلب المنطقة الشرقية الوسطى فهي تمثل ملتقى تبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز، فهي تطل من الجنوب على تصدير النفط وعلى عبور نقلاته إلى دول العالم كافة، ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز3.

ثانيا: المحدد البشري لإيران

لدراسة المحدد البشري وتأثيره في السياسة الخارجية الإيرانية، لابد لنا من الوقوف أولا عند تشكل تاريخي للمجمع الدولي في إيران، وبعدها سنتطرق إلى تركيبات ديموغرافية فيها.

أ- تشكل تاريخي للمجتمع الدولي في إيران:

- تعود الجذور الأولى للمجتمع الإيراني إلى القبائل الآرية الهندية، التي سكنت ما يعرف بالهضبة الإيرانية 2000 سنة قبل الميلاد.

---

[1] هيثم فياض، **جيوبوليتيك إيران قلعة حصينة على قمم الجبال**، ط1، (مركز إدارة الدراسات والاستثمارات، 2016) ص 3.

[2] خليل حسين، **العلاقات الدولية: نظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، ط 3 (لبنان: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010)، ص 333.

[3] طلال عربسي، **الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، ط 1، (لبنان : بيروت ، دار الصافي، 2006)، ص 20.

جدول رقم (3): يمثل تطور تاريخي لمجتمع والدولة في إيران

728 ق م – 554 م	-تشكل أول مملكة ذات نزوع إمبراطوري في شمال غرب إيران سميت بمملكة ميدي.[1]
248 ق م – 224 م	-ظهرت الإمبراطورية البارثية او الفارسية وهزمت على يد الأسرة الساسانية 284 م. - واتسعت الساسانية إلى أن صلت إلى غرب آسيا ووصلت مصر وسميت ابراوريتهم "إيران شهر" وكانت ديانتهم الزرادشنية (عبدة النار) .
632 م	-انهزم الساسان على يد العرب. -أسلم المجتمع الإيراني.
نهاية القرن 11	-أسلم المجتمع الإيراني ككل.
934 – 1055 م	-تنامي دور البويهيين حيث غلب الطابع الفارسي على الغدارة العباسية.
1831 م	-سيطرة المغول على إيران وظلت إيران دولة نسبة المذهب حتى قيام الدولة الصفوية 1501م التي جعلت المذهب الشعبي مذهبا رسميا للدولة.
1781 – 1825م	-ظهور الفجار في إيران، حيث تنامت الامتيازات الأجنبية وظهور التناظر البريطاني والروسي.
1925 – 1979م	-دخول إيران مرحلة جديدة لعهد آل بهلوي حيث عرفت هذه المرحلة امتزاجا بين النزعة الفارسية القومية مع نزعة التحديث في المجالات الاقتصادية.
1979م	-نجحت الحركة الدينية بروز أيت الله الخميني في خلع محمد رضا بهلوي الذي تميزت مرحلته بتزايد النفوذ الأمريكي

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 17.

التركيبة الديمغرافية في إيران:

تشكلت التركيبة الديمغرافية من جملة من الخصائص العديدة العمرية التوزيع الجغرافي والخصائص العرفية للسكان، كما أن لهذه التركيبة انعكاس على الاستقرار السياسي داخل الدولة وعلى سياستها الخارجية.

يقدر عدد السكان في إيران عام 2012م بـ 78 مليون نسمة 45 % منها شباب تقل أعمارهم بين 20 سنة

والخريطة التالية توضح النمو السكاني في إيران: [1]

الخريطة رقم (2): النمو الديمغرافي في إيران

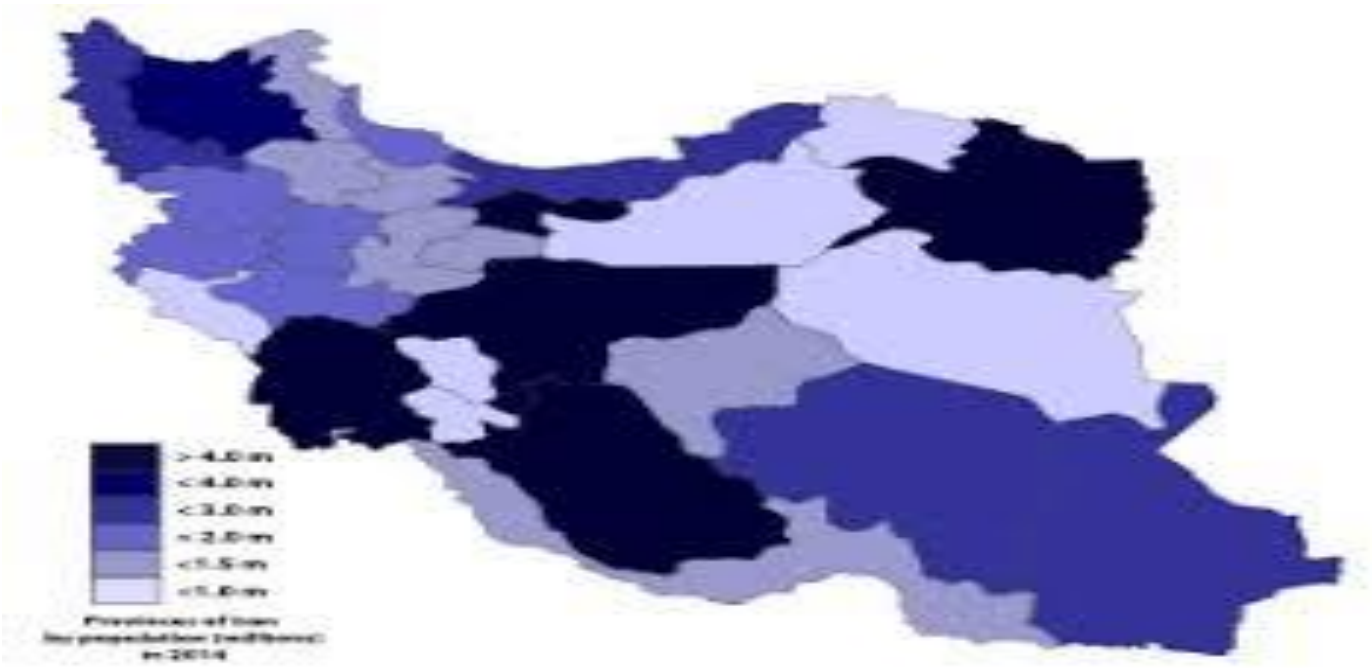

من خلال الخريطة التالية يمكننا القول أن التركيبة السكانية لإيران تتكون من: [2]

- الفرس 63 % من السكان ويتمركزون في المناطق الوسطى من الشمال إلى الجنوب.
- الأتراك الأذربيجيان 20 % من السكان ويتمركزون في الشمال غرب إيران.
- العرب 7 % ويتواجدون في الإقليم الأحواز.
- الأكراد 6 % ويتمركزون في الحدود الشمالية التركية السوفياتية.

[1] وليد عبد الحي، مرجع نفسه، ص ص 21 ،36.

[2] رائد حسن زغير، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغيرات في العالم العربي**، ط1، (العراق: مركز العراق للدراسات، 2014)، ص31.

- البلوش 2 % ويتمركزون في المناطق الجنوبية الشرقية.
- إضافة إلى 2 % من الفوميات التركمان والأرمن وعبرهم من أقليات أخرى ذات النسب الضئيلة.

أما العامل المذهبي في النسيج العرقي الإيراني فيشكل بعدا هاما آخر فحسب الأرقام الرسمية فإن 89 % من سكان إيران يدينون المذهب الشعبي ويشكل أهل السنة 10 % يتوزع 1 % بين الأوثودكس والأرمن واليهود الزرادشية وغيرهم[1]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

أما من أهم الأديان في إيران:

الجدول رقم (4): الدين في إيران

الدين	عددهم
الإسلام	14 – 19 مليون مسلم
الزرادشية	22 ألف
المسيحيون	75 ألف
اليهود	25 ألف

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: المحدد السياسي والعسكري لإيران

تبين الجزئية التالية من الدراسة طبيعة المحددات الداخلية التي تشكل ملامح الواقع الإيراني منذ قيام الثورة الإسلامية ممثلة بالجانب السياسي والعسكري.

أولا: المحدد السياسي لإيران

أدى قيام الثورة الإيرانية عام 1979م إلى الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي على يد آيت الله الخميني الذي أسس دعائم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد كان من نتائج هذه الثورة أنها أخرت على مجمل الأحداث المحلية والإقليمية داخل إيران ومنطقة الشرق الأوسط مما أخل بالتركيبات والتوازنات الأمنية وقد ولد هذا النظام من مزيج من الأصالة والحداثة ما بين الفكر السياسي والديمقراطية الغربية وذلك كحل وسط ومحاولة للتوفيق بين التيارات الإسلامية التي تطالب بتطبيق نظام إسلامي خالص يحدد فيه رجال الدين نواحي الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية وتيار

[1] الورقة العرقية في إيرانية، تاريخ التصفح 4 جوان 2021
http://www.zahran.org/vb/zahran1364.htm/

ديمقراطي يطالب بنظام جمهوري يحكم فيه رئيس الجمهورية ينتخب يعاونه وزراء ومجلس الشورى منتخب يراقب السلطة التنفيذية.

إن مصدر السلطة في القيادة الإسلامية وفي الدستور الذي يحكم من ذاك الذي يحكم ليس الأمة إنما الله عز وجل كما أن سلطة نائب المعصوم وولي الأمر هي أيضا لا تستمد من الأمة إنما من سلطة إلهية أيضا، بحيث الرد على الإمام المعصوم كالرد على الله عز وجل ويعتبر مرشد الثورة المؤسسة الرئيسية في الجمهورية الإسلامية وهو أعلى سلطة وتضم مؤسسات الحكم في إيران العناصر التالية:[1]

[1] رائد حسن زغير، مرجع سبق ذكره، ص33.

المخطط رقم (1): يوضح السلطة السياسية في إيران

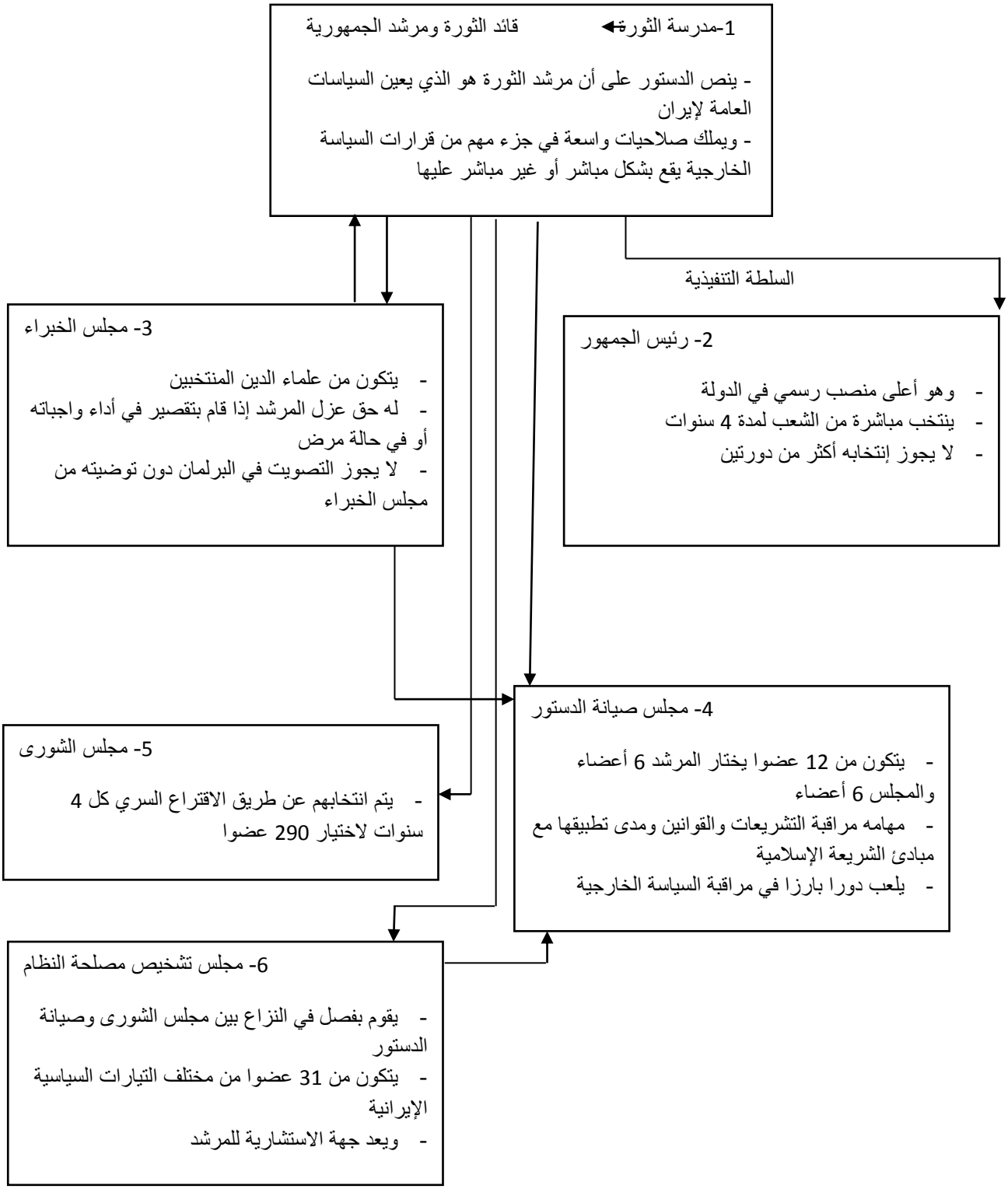

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: المحدد العسكري لإيران

- من بين أهم العوامل المحددة للسياسة الخارجية المحدد العسكري، فالقوة العسكرية تمثل مدى إمكانية الدولة في توظيف قوتها لخدمة أهداف سياستها الخارجية.

أ- المؤسسات العسكرية الإيرانية

1- الجيش الإيراني (الجيش النظامي آراتش)

- أنشأ الجيش الإيراني في 1925 من طرف رضا شاه كان قوة لحفظ وتعزيز السلطة[1].

وبعد انتصار الثورة الإسلامية تم تسريح حوالي 60 % من تعداد الجيش، إما بسبب فرار القادة والضباط أو من خلال عمليات التطهير بعد الثورة بسبب الخوف من الجيش الذي يعتبر امتداد للقوة الشاه، والذي حاول القيام بعمليات انقلاب في 1983 على نظام الخميني وبحلول 1986 كان الجيش النظامي يتكون من 30500 جندي.

وتحتل القوات المسلحة الإيرانية المرتبة 14 في العالم من بين 137 دولة تم تصنيفها من قبل Global fierpowe و business Inside مع حوالي 23000 من القوات العاملة و 350.000 احتياطي آخر، بهذا تمتلك إيران أكبر جيش دائم في الشرق الأوسط.

وينقسم الجيش الإيراني إلى ثلاث أقسام رئيسية: [2]

1- القوات البرية: يبلغ عدد أفرادها أكثر من 350 ألف مجند منهم 220 ألف مجندين في الخدمة الإلزامية وتتكون القوات البرية من أربعة فيالق بالإضافة إلى أربع فرق مدرعة.

- 6 فرق مشاة
- 1634 دبابة لتحتل إيران المرتبة 18 من بين 137 دولة شملها الاستطلاع.
- وهذا العدد مدعوم بنحو 2345 مركبة قتالية مدرعة.
- 1900 قاذفة صواريخ.

2- القوات البحرية: أعطت إيران عناية خاصة بالقوة البحرية باعتبارها تقع ضمن عدة مصطلحات دولية وإطلالها على أهم السواحل البحرية في العالم، وأفادت أغلب التقارير أن تعداد القوات البحرية الإيرانية حوالي 18 ألف.

- تم فتح قاعدة جديدة في "جاسك" تقع جنوب مضيق هرمز[1].

---

[1] محمد الصادق إسماعيل، **إيران من الشاه إلى نيجاد**، (القاهرة: العربي للتوزيع والنشر، د س ن)، ص 47.

[2] شبكة الجزيرة الإعلامية

- وبحسب إحصاءات 2018، تمتلك البحرية الإيرانية 6 فرقاطات و3 إطراءات و34 غواصة و88 سفينة دورية، وتحتوي ترسانة الغواصة على فئة "كيلو" روسية الصنع والتي تسمى الثقوب السوداء، لأنها غير مسموعة[2].

3- القوات الجوية: مع حوالي 509 طائرة يتخلف سلاح الجو الإيراني كثيرا من حيث الكمية والنوعية، الخصوم الإقليميون المملكة العربية السعودية وإسرائيل اللذان يمكنهما التباهي بامتلاك 848 و 595 طائرة حديثة، على التوالي.

يعود جزء كبير من سلاح الجو الإيراني إلى عهد الشاه أو بقى من القوات الجوية العراقية بقيادة صدام حسين، واليت نقلت العديد من طائراتها إلى إيران خلال حرب الخليج عام 1991 لتجنب تدميرها من قبل القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

وتمتلك إيران:

- 142 طائرة مقاتلة اعتراضية.
- 165 طائرة هجومية.
- 89 طائرة نقل عسكري.
- 104 طائرة تدريب عسكري.
- 126 مروحية عسكرية.
- 12 طائرة مروحية هجومية.
- وتمتلك إيران 319 مطار.

4- الحرس الشوري الإيراني:الحرس الشوري الإيراني هو نتاج الثورة الإيرانية 1979، أنشأ من طرف آية الله الخميني3 يمتلك قدرات تمكنه من خوض الحروب غير التقليدية وتنفيذ العمليات السرية تعتبر من أقوى المؤسسات تأثيرا، ويتمتع بقيادة مستقبلية تمتد أنشطة عسكرية واستخبارية إلى خارج الوطن. كان لمرحلة الحرب العراقية الإيرانية دور في تعزيز

[1] محمد مهدي شنين، **السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربين**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014) ،ص 46.

[2] شبكة الجزيرة الإعلامية

[3] كينيت كاترمان، **الحرس الشوري الإيراني، نشأته وتكوينية ودوره**، ط3 ،(الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص 47.

مكانته وتقوية أدواره، وللأهمية البالغة فإن المرشد الأعلى هو من يختار شخصيا قياداته وعناصره.

- ويشير التقرير أن إيران قد طورت نسخا من هذه الأسلحة منها منظومتا (باور 373) وسام رعد في سنة 2008 أجرت إيران تجربة صاروخية على صاروخ من صنعها وتصميمها مداه (2000 كلم) ولذلك أصبحت إيران تعتمد على الصناعة المحلية وعدم الاستيراد من الخارج.
- في 2009 أرسلت إيران أول قمر صناعي مستخدمة صاروخا عابرا للقارات.
- وتمتلك إيران عدة صواريخ قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى عملت على تطويرها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[1]

- الجدول رقم(5): الصواريخ الإيرانية

نوع الصاروخ	المدى	السنة
صواريخ زلزال	بين 100 و400 كلم	/
صاروخ فاتح 100	800 كلم	/
صاروخ قدر 10	1800 كلم	2007
صواريخ فجر	40 كلم	/
صاروخ فجر 5	75 كلم	2006
صاروخ سجيل	2000 كلم	/
صاروخ الخليج الفارسي	900 كلم	2011
صاروخ عاشوراء	يصل إلى إسرائيل	/
صاروخ سومار	3000 كلم	2017

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] تصفح الموقع بتاريخ 2021/06/07 de aljazeera.net

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي الإيراني

يعد المحدد الاقتصادي من أهم العوامل المتغيرات المتحكمة في قوة الدولة وفي التأثير على سياستها الخارجية لأنه الداعم الأساسي لباقي المحددات الأخرى بما يوفره من إمكانيات وقدرات للدولة تجعلها تستقل عن التأثير الخارجي وتؤثر بآليتها الاقتصادية.

ويتمثل العامل أو المحدد الاقتصادي فيما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية وبشرية متاحة كمصادر الطاقة والتعدين والإمكانيات الزراعية، فالدولة الضعيفة اقتصاديا تكون أكثر عرضة للتهديد للتبعية السياسية عن غيرها.

1- الطاقة:

تتمتع إيران بالوفرة في الثروات الطبيعية خاصة النفط والغاز إذ تحتوي على ما يقارب على 10% من احتياط النفط في العالم، وما يقارب من 15% من احتياط الغاز في العالم، وتعد كذلك من ضمن الدول الخليجية الخمسة التي تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث احتياط النفط، أما بالنسبة لعدد حقول النفط في إيران فيبلغ عددها 15 حقل، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الآبار إذ تنتهك 328 بئر، ويصل إنتاج إيران من النفط إلى 4.11 مليون برميل في اليوم، أما الأمر الذي يزيد من أهمية إيران هو الحجم الاحتياطي المؤكد لنفط الدول المطلة على بحر القزوين، إذ تساوي بحجمها الآن بحر الشمال، أي حوالي 40 مليار برميل، وتحصل إيران 100-120 مليار دولار سنويا من النفط، وبالمقابل فإن إيران تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية سنويا لإنعاش اقتصادها.[1]

وتتمثل العائدات النفط 60% من الدخل الحكومي و 30% من إجمالي الناتج المحلي[2]، وتستهلك إيران 40% من إنتاجها النفطي، وتتراجع صادراتها النفطية بنسبة 10% سنويا، فإيران لم تتمكن من إنتاج حصتها المقررة في الأوبك نظرا لعدم توفر أموال الاستثمار في مجال صيانة الحقول وقد تتفاقم هذه المشكلة مستقبلا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي: [3]

[1] ضاري سرحان حمدان، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص81.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص96.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص98.

الجدول رقم (6): يمثل تطور إنتاج النفط والغاز والاحتياطات الإيرانية.

المؤشر	2000	2005	الربع الأول من 2008	2020
إنتاج النفط مليون برميل يوميا	3.818	4.049	4.2	7
صادرات النفط مليون برميل يوميا	2.49	2.39	2.4	تباين كبير في التقديرات
إنتاج الغاز مليار م^3 سنويا	60.3	87	/	136
استهلاك الغاز مليار م^3 سنويا	62.90	10.24	/	136
احتياطي النفط المؤكد مليار برميل	/	130.90	/	/
احتياطي الغاز المؤكد مليار م^3	/	29 ألف	/	/

المصدر: وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، ص96.

يوضح الجدول تراجع الإنتاج النفطي لإيران، ولكنه يؤكد الاحتياطات النفطية الضخمة في إيران، وعليه فإن إيران كدولة منتجة لها أهمية كبيرة، والنفط ليس هو الثروة الوحيدة لإيران في مجال الطاقة، إذ تمتلك حوالي 490 ترليون م^3 من الغاز، و16% من الاحتياط العالمي من الغاز.

لكن صادرات إيران من الطاقة بدأت تتأثر بفعل العقوبات المتزايدة بسبب الملف النووي والتهديدات المتتالية بإغلاق مضيق هرمز وأيضا تراجع الاستثمارات مما سيكون له تداعيات وخيمة على اقتصاديات الدول التي تشهد نموا سريعا مثل الصين.

2- الطاقة النووية:

تدرك إيران أن الطاقة عصب الحياة في العصر الحاضر، وعليه تعمل جاهدة على توفير الطاقة الكامنة للحياة والتنمية الاقتصادية، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة البترولية، فقد نجحت إيران في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي وإعلان أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006 أن إيران امتلكت دورت وقود نووي.

تمتلك إيران حوالي 19000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم ومخزون يصل إلى 400 رطل من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% كما يمكنها من صناعة رؤوس نووية تجعلها بعيدة عن أي هجوم عسكري محتمل من أعدائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،[1]وكأداة ضغط وتأثير لتوسيع نفوذها الإقليمي في ظل العقوبات الاقتصادية والعزلة المفروضة عليها.

وتسعى إيران لتوليد طاقة كهربائية من المفاعلات النووية تصل إلى 20000 ميغا واط عام 2020 وفي حالة النجاح في تحقيق ذلك ستتمكن من توفير 190 مليون برميل من النفط سنويا، أي ما يعادل 14 مليار دولار.[2] وهذا ما توضحه الخريطة أسفله.

[1] عبد الرحمان فريحة، "**أدوات التأثير الإيراني على سوريا-العراق-اليمن**"، **مجلة المدارات الإيرانية**، العدد04، جوان 2019، ص43.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص102.

الخريطة رقم(3): توضح بعض المناطق النووية الإيرانية

المصدر :

http://www.ncema.gov.ae/portal/ar/media-center/news/25/4/2013/%d8mae87.com

3- صناعة خارج المحروقات:

تمتلك إيران صناعة محلية على مستوى جيد كفيلة بتلبية احتياجات البلد، فهي أول دولة من دول الشرق الأوسط تنتج 10 ملايين طن من الصلب، إضافة للسيارات والحافلات والشاحنات بنماذج مرخصة من قبل "بيجو" و "رونو" و "هوينداي"، بأكثر من مليون وحدة منتجة في شركات إيران[1]، هذا إضافة إلى صناعات الالكترونيات والمواد الغذائية والصناعات التقليدية كالسجاد والسيراميك وقد بلغ عدد المشاغل في مختلف القطاعات خلال عام 2006 حوالي 16 ألف مشغل صناعي ويسيطر القطاع الخاص علي حوالي 96.4 منها و الاستثمار في هذه القطاعات يتنامى إذ نمى بنسبة 1.2% خلال الفترة

[1] برنار أوركاد، **جغرافية إيران السياسية**، تر: فاطمة علي خوجة، ط1، (عمان: دار أرمان كولن، 2012)، ص133.

2005 2006 ففي مجال السيارات تقدمت إيران من المرتبة 18 في 2005 إلى المرتبة العاشرة في 2007 بإنتاج حوالي 700 ألف سيارة.[1]

وقد زاد الإنتاج الصناعي طبقا للأرقام الرسمية عام 2007 بنسبة 11.7% المعادن الخام 1.7% المنتجات المعدنية 13% الاسمنت 12.6% المركبات 6.6% ومن الضروري الإشارة إلى مساهمة الحرس الثوري في الصناعات المختلفة فحتى منتصف 2006 كان للحرس حوالي 1220 مشروعا أضيف لها في 2007 ما مجموعه 250 مشروع آخر وتعد مؤسسة قاعدة بناء خاتم الأنبياء أهم مؤسسات الحرس الاقتصادية.

4- الزراعة

في إيران تتوزع المساحات الزراعية كالتالي 11 غابات 8 مراعي 16 مناطق زراعية مروية 50 صحارى و جبال تتركز أخصب الأراضي في الشمال واستنادا إلى تقارير منظمة الأغذية والزراعة "فاو" فإن إيران زادت من إنتاجها حوالي 55 مليون طن من الفترة 1979 إلى 2008، إذ تمكنت من رفع إنتاجها بحوالي 10.4%.[2]

وقد أعلنت منظمة التنمية والتجارة الإيرانية أن قيمة المحاصيل الزراعية التي تم تصديرها من إيران بلغت بين 2012 و2013 حوالي 3.3 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 23 و 16 و تحتل إيران المرتبة التاسعة في آسيا في إنتاج القمح وتحولت منذ 2007 إلى دولة مصدرة له، وإلى أكبر مصدري الشعير بحوالي 400.000 طن.[3]

كما أعلن رئيس منظمة البحوث والدراسات الزراعية الإيرانية،أن إيران احتلت المرتبة الأولى إقليميا والرابعة عالميا في مجال العلوم الزراعية عام 2011، حيث بدأت بتنفيذ 8529 مشروع في مجال الزراعة، إضافة إلى إنتاج 16 نوع جديد من المحاصيل الزراعية[4]، وقد بلغت صادرات إيران

---

[1] برنار أوركاد، مرجع نفسه، ص135.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص107.

[4] وكالة الأنباء الطلبة الإيرانية، **إيران الأولى إقليميا في إنتاج العلوم الزراعية**، تاريخ الإطلاع: 2021/06/26 متحصل عليه من:
http://isna.ir/ar/news/92012710036/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84.com

الزراعية في 2008 ب15% من مجموع الصادرات خارج قطاع النفط مقابل 10% في 2004، ويساهم القطاع الزراعي حسب إحصاءات أمريكية بنسبة 11% في الاقتصاد ويشغل 25% من اليد العاملة[1]

[1] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، 109.

المبحث الرابع: مؤسسات صنع القرار والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية

إن صنع السياسة الخارجية هي مجمل الأنشطة والعمليات التي تنتهي بوضع إطار عام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجهاته العامة، وهو ما يتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية، ويتوضح هذا من خلال مؤسسات صنع القرار في إيران والمحددات المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي تفاعل عدة مؤسسات رسمية وكذلك عدة عوامل خارجية وداخلية.ومن المؤسسات الرسمية المسئولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية الإيرانية يمكننا أن نذكر:[1]

أولا: الدستور الإيراني

كأي دولة من دول العالم تعتبر إيران الدستور أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي لها، كما تتحدد فيه أطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخارجية لكل دولة، فهو أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخارجية حيث يرسم لها ويوجهه إليها في مبادئه العامة وفصوله القانونية. وتعد المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية وهي:[2]

المبدأ 152 تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على:

-أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة وتبادل العلاقات مع الدول المسالمة.

---

[1] النبالي عبد الله، **الحياة السياسية في إيران**، (العراق: د م ن، 2003)، ص07.

[2] بيزن ايزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، تر: سعيد صبار، ط[1]، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000)، ص91.

المبدأ 154: تعتبر جمهورية إيران أن سعادة الإنسان هي من المقدسات، في كل المجتمعات، ونرى ترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم، لذا فإن جمهورية إيران الإسلامية ستقوم بدعم النضال المشروع في أي مكان، دون التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.

المبدأ 155: تستطيع حكومة جمهورية إيران منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقا للقوانين الإيرانية مجرمين وخونة.

إن ما يستنبط من هذه المبادئ أن هدف الجمهورية الإيرانية في ماهية وجوهر العالمية واللاحدودية واللاقومية وإسلامية الأهداف المصرح بها تم تكريسها في إسعاد الإنسان وجعله هدفا للسياسة الخارجية[1].

ثانيا: القائد:

يعد منصب القائد في ظل الواقع الماثل أعلى منصب في اتخاذ القرارات العظيمة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية وقد أثبتت التجربة ذلك.

ويتميز دستور النظام السياسي الإيراني، بوجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه أو المرشد الأعلى" وهي تتربع على قمة هرم السلطة، ولها صلاحيات واسعة. وقد ذكر الإمام الخميني في كتابه "ولاية الفقيه" رؤيته الموضحة لحدود ولاية الفقيه وسلطاتها بقوله "إذا نجح شخص جدير ومنصف بصفتي العلم والقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة وأصبح له ما كان لرسول الله (ص) من الولاية بشأن إدارة المجتمع وحب طاعته على جميع الناس" وبالتالي فإن ما ذكره الخميني على حدود سلطة الولي الفقيه أوسع مما حدده الدستور له ومن ثم فإن تناولنا لها يتم بما أوردناه من نظرية الخميني التي طرحها في حياته حول ولاية الفقيه، والذي اعتبر من خلالها ولاية الفقيه ولاية مطلقة.[2]

[1] بترن نردي، مترجما، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ط 1، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000) ،ص 110.

[2] النبالي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص10.

وقد حدد المبدأ 110 من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سيادي في البلاد مع أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة إلا أن ثلاثا منها اختصت بالسياسة الخارجية لإيران وهي:[1]

1- تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيصي مصلحة النظام.

2- الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام.

3- إصدار القرار بإجراء استفتاء عام.

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات ومع مراعاته لإمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وأرائه، ويعد رأي هذا المجمع بالنسبة للقائد استشاريا وخاصة أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معينون من طرف القائد.

ثالثا: مجلس الشورى الإسلامي:

ويطلق عليه اسم مجلس النواب أيضا، ويشرف عليه القائد بحكم منصبه، إلا أن مكانة الأمة ونوابها في المجلس مكانة رفيعة وان سلطة الحكومة نفسها وإنما هي محصلة لإرادة الأمة.

يتمثل دور مجلس الشورى الإسلامي في السياسة الخارجية في:[2]

- تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية، وذلك وفق صلاحية التي أعطاها الدستور للمجلس، بموجب المبدأ 76. "لمجلس الشورى الحق في أن يتولى التدقيق في كافة أمور البلاد". وهناك المبدأ 80 الذي ينص على "لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من اقتراض مواد داخلية أو خارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها"،الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في صورة قرار حاسم وقرار موقف.

- اتخذ مجلس الشورى الإسلامي طيلة دوراته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذية مباشرة في مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية الإيرانية ومن أبرز هذه القرارات ما اتخذه

[1] محمد عبد الله محمد، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 447، 2003،ص45.

[2] إيران والعرب، مرحلة جديدة من عدم الثقة، مختارات إيرانية، العدد 55، فيفري 2005، ص 22.

بشأن مسألة قطعه للعلاقات مع بريطانيا، وكان مجلس الشورى الإسلامي في مثل هذه الأمور يقوم بإحاطة وزارة الخارجية بالقرار للتنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد أصبحت هذه البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن مجلس الشورى هو احد المصادر الرسمية لاتخاذ قرارات بشأن سياسة إيران الخارجية.

رابعا: الحكومة أو السلطة التنفيذية:

رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء:

وقد نص الدستور في المبدأ الثالث على إعطاء بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية:

"حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقا للمعايير الإسلامية".وتم تأسيس مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية ويقوم بالمهام التالية:[1]

1-تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

2- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.

3- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهتها التهديدات الداخلية والخارجية.

خامسا: وزارة الخارجية:

بعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر السابقة الذكر: القائد، مجلس الشورى، الحكومة يحول الموضوع إلى وزارة الخارجية للتنفيذ ولكن ليس بالمقدور أيضا اعتبار وزارة الخارجية

[1] عبد المنعم نيفين، **صنع القرار في إيران**، (الإمارات: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص66.

فقط مجرد منفذ لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعالياتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ.[1]

المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية:

تعد السياسة الخارجية الإيرانية من السياسات التي هي محل جدل واسع على المستوى الإقليمي والدولي، ولا يوجد شك في أن التعقيد والتشابك بين إطار ومضمون السياسة الخارجية الإيرانية، له مؤثرات عدة تحول دون الإلمام الكامل بها.

ومن المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية نذكر[2]:

أولا: قيام الثورة الإيرانية 1979:

في فترة حكم الشاه عمل على تحديث وتقوية الجيش، حيث خصص له ملايين الدولارات، حيث أصبحت إيران تمتلك أكبر قوة جوية في الشرق الأوسط، واحتلت الرتبة الخامسة عالميا من حيث امتلاكها أحدث أنواع الأسلحة، إلا أن هذا الجيش كان عكس ما سعى له الشاه، وذلك خلال الثورة بين عامي 1978 - 1979 وحتى بعد سقوط نظام الشاه ونشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 تمكن العراق من توجيه العديد من الضربات إلى الجيش الإيراني.

فقد انطلقت المظاهرات الصاخبة في قم، حيث اندفع الناس إلى الشوارع مستنكرين سجل النظام الأسود، غير أن رد النظام على ذلك لم يختلف عن السابق، فقد استعمل القوة ضد المتظاهرين وراح ضحيته نحو 200 قتيل.

وبعد هذه الأحداث اتجهت المعارضة الوطنية نحو آية الله الخميني لقيادة الثورة حيث بدأ نشاطه من فرنسا.[3]

---

[1] عبد المنعم نيفين، مرجع نفسه، ص69.

[2] عصام السيد عبد الحميد، **الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية**، ط 1، (القاهرة: والبحوث الإنسانية والاجتماعية 2006)، ص 39.

[3] عصام السيد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ثانيا: المحدد الإيديولوجي

العامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية يبرز عندما يكون موافق وداعم للأهداف والمصالح الإيرانية ولسياستها وتوجهاتها القومية، المذهبية الساعية لتوسيعها إقليميا وعالميا، واستغلال كل الظروف والإمكانيات، وتنطلق السياسة الخارجية الإيرانية من عدة مرتكزات التي تلعب دورا هاما في صنع القرار السياسي الإيراني الذي تحدده جملة من الضوابط المحددات الإيديولوجية، منها ما هو من إفرازات الثورة ومنها ما هو امتداد لما قبلها من أبرز هذه المحددات نجد القومية الفارسية لما لها من جذور تاريخية وامتدادات حضارية وكذا الجانب المذهبي المتمثل في نظرية ولاية الفقيه وما أفرزته من نظرة للواقع الدولي من خلال اجتهادات الإمام الخميني.

1-القومية: لقد أثرت القومية على السياسة الخارجية الإيرانية بشكل واضح خاصة في عهد محمد رضا بهلوي 1919-1979 حيث كان هناك تركيز كبير على الرموز الوطنية الفارسية، فكانت الوطنية والقومية من العناصر التي أدخلت تدريجيا في الثقافة السياسية الإيرانية وقد سيطر الشعور بالفخر والاعتزاز والعظمة على النخبة في إيران من منطلق مسؤولية تاريخية على اعتبار أنها دولة ذات عمق حضاري كبير وهي الأولى بالقيادة في المنطقة، وعليه كانت النزعة القومية خلال الحقبة البهلوية هي السمة الغالبة للنظام الإيراني.

وكان الشاه يطمح إلى التوسع كما كان يعد إيران بمثابة القوة المهيمنة ويعمد دائما إلى استدعاء التاريخ والجغرافيا بشكل متكرر، في هذا الجانب يظهر البعد القومي جليا في السياسة الخارجية الإيرانية،[1] من خلال الحديث عن حدود الإمبراطورية الساسنية التي سكنها الفرس والتي امتدت من إيران إلى بلاد ما بين النهرين العراق، وتصل حدودها إلى أفغانستان وإلى آسيا الوسطى، ولها كذلك مناطق نفوذ في الجزيرة العربية- عمان- البحرين- اليمن- من هنا، يسعى الساسة والقادة إلى إقناع الرأي العام في إيران، لأن التدخل في العراق وسوريا واليمن ليس تدخلا في الشأن الداخلي لتلك الدول بقدر ما هو حماية للأمن القومي الإيراني في المقام الأول.[2]

[1] محمد ضياء الدين عيسى، **السياسة الإيرانية تجاه حوض النيل**، مجلة آفاق إفريقية، العدد46، 2017، ص127.

[2] محمد ضياء الدين عيسى، مرجع نفسه، ص128.

2- المذهبية: إن المذهبية تشير إلى الاختلاف ضمن الدين الواحد ويقصد بها التنوع المذهبي، التنوع استنادا إلى اختلاف الانتماء للمذهب الديني إلى سنة وشيعة، المقصود في الحالة الإيرانية وانتمائهم للمذهب الشيعي في حين تنتمي أغلب دول المنطقة " منطقة الشرق الأوسط المذهب السني".

بعد ثورة 1979 استحوذ البعد المذهبي على الصبغة العامة لإيران الحديثة، وتم إطلاق مسمى " الجمهورية الإسلامية" بديل للملكية البهلوية، وقد نص الدستور بشكل صريح على الصبغة المذهبية من خلال التأكيد على أنها تتخذ من المذهب الشيعي منهجا لها، بعبارة أخرى أقصى الدستور الإيراني الأقليات الدينية المذهبية في البلاد، وبالتالي فلا يحق لأي من أتباع غير هذا المذهب الشيعي الوصول إلى المناصب العليا في البلاد سواء كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية تعيينا أو انتخابا.[1]

ثالثا: ولاية الفقيه

صاغ الخميني ولاية الفقيه المطلقة في كتابه " الحكومة الإسلامية" وقد اعتبر الخميني أن ولاية الأئمة هي ذاتها ولاية الفقيه العادل، وأن وظيفتها واحدة رغم سمو منزلة الإمام المعصوم[2] وقد جاء دستور 1979 مانحا كل الصلاحيات للإمام، وتبعا للدستور أصبحت سلطات ولاية الفقيه أعلى من سلطات مختلف المؤسسات.

إن نظرية ولاية الفقيه المطلقة لم تحظى بإجماع عبر التاريخ الشيعي، بل هناك من أنكرها أصلا ومن أشهر من رفض الولاية المطلقة للفقيه من المراجع المعاصرين نجد السيد "الخوني" وهذا الرفض جاء في كتابه " الاجتهاد والتقليد"، لأن أدلة الخميني قصيرة السند والدلالة، ولكن نجاح الخميني في بسط سلطته الدينية على الساحة السياسية، فخرجت الدولة الإيرانية الجديدة الشيعية ثيوقراطية، يمسك فيها رجال الدين بكل مقاليد الحكم، ويفرضون قوانين الدولة، ويتولون إدارة جل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[3]

---

[1] محمد بن صقر السلمي، **القومية والمذهبية في السياسة الإيرانية**، تم الإطلاع على الموقع 2021/06/26، http://www.araa.sa/index.com

[2] محمد صادق إسماعيل، **إيران من الشاه إلى نجاد**، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص151.

[3] آمال الزرنير، **السياسة الخراجية بين تطبيق نظرية الفقيه وتطبيق العامل الشيعي**، مجلة آراء حول الخليج، العدد94، مركز الخليج للأبحاث، 2012، ص61.

وفي تحليل الفكر السياسي للخميني يتطلب التركيز على ثلاث مفاهيم أساسية أثرت في تصوره لكيفية إدارة السياسة الخارجية الإيرانية وهي: [1]

- الحكومة الإسلامية: وهي خير الحكومات عند الخميني، وهي الحكومة التي تطبق أحكام الإسلام مثل توحيد الأمة الإسلامية وتحريرها من أغلال الاستعمار وإسقاط الحكومات العميلة للمستعمر، ويرتبط مفهوم الحكومة الإسلامية بمفهوم ولاية الفقيه، فالفقهاء يأتون على رأس الحكومة الإسلامية حتى وإن كان لهم حكام من غير رجال الدين، وقد امتدت ولاية الفقيه من المجال الديني إلى المجال السياسي.
- الحياد: ويتحدد مفهوم الحياد في عدم جواز الخضوع بأي قوة عالمية، فالخضوع في المفهوم الإيراني أخذ بعدا دينيا، يقوم على فكرة الخضوع لله.
- الطابع الأممي: من أهم ما يميز الأيديولوجية الإسلامية في إيران، إذ تستند على الاعتقاد بأن إيران مؤهلة لتكريس جهودها لتحقيق هدفها الإستراتيجي في بناء نظام دولي إسلامي.

[1] عبد المنعم نيفين، مرجع سبق ذكره، ص55.

المبحث الخامس: المقاربات النظرية للسياسة الخارجية:

باعتبار السياسة الخارجية حقلا أكاديميا متفرعا من العلاقات الدولية، تحتوي على مجموعة من المقاربات والنظريات التي تعتمد عليها كأساس لتحليل التفاعلات الدولية. وقد تطرقنا في هذا الجزء من المبحث إلى بعض المقاربات والنظريات المعتمدة كإطار نظري تحليلي لموضوع الدراسة.

المطلب الأول: المقاربة النيواقعية the neorealist

أسس كينيث ولتز K. Waltz الواقعية الجديدة في كتابه نظرية السياسة الدولية، كرس فيه نظرية الاختيار العقلاني للبحث عن الأسلوب الامثل لاستخدام القوة من اجل تحقيق الأهداف القومية، فضلا عن تحديثه لنظرية النظام الدولي.

وجاءت الواقعية الجديدة لإعادة تنظيم الفكر الواقعي الكلاسيكي. أخذت بعين الاعتبار مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية، حيث انتقدت الواقعية الكلاسيكية من طرف الاتجاه السلوكي في استخدامها كوسائل منهجية غامضة[1].

ترتكز الواقعية الجديدة كإطار نظري للتحليل في العلاقات الدولية على مجموعة من الأفكار ومنها ما هو امتداد للواقعية الكلاسيكية، ومنها ما هو نتيجة اجتهاد فكري تجديدي لمنظريها ومن أبرز هذه الأفكار ما يلي:[2]

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 165.

[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص166.

المخطط رقم (2): أفكار الواقعية الجديدة.

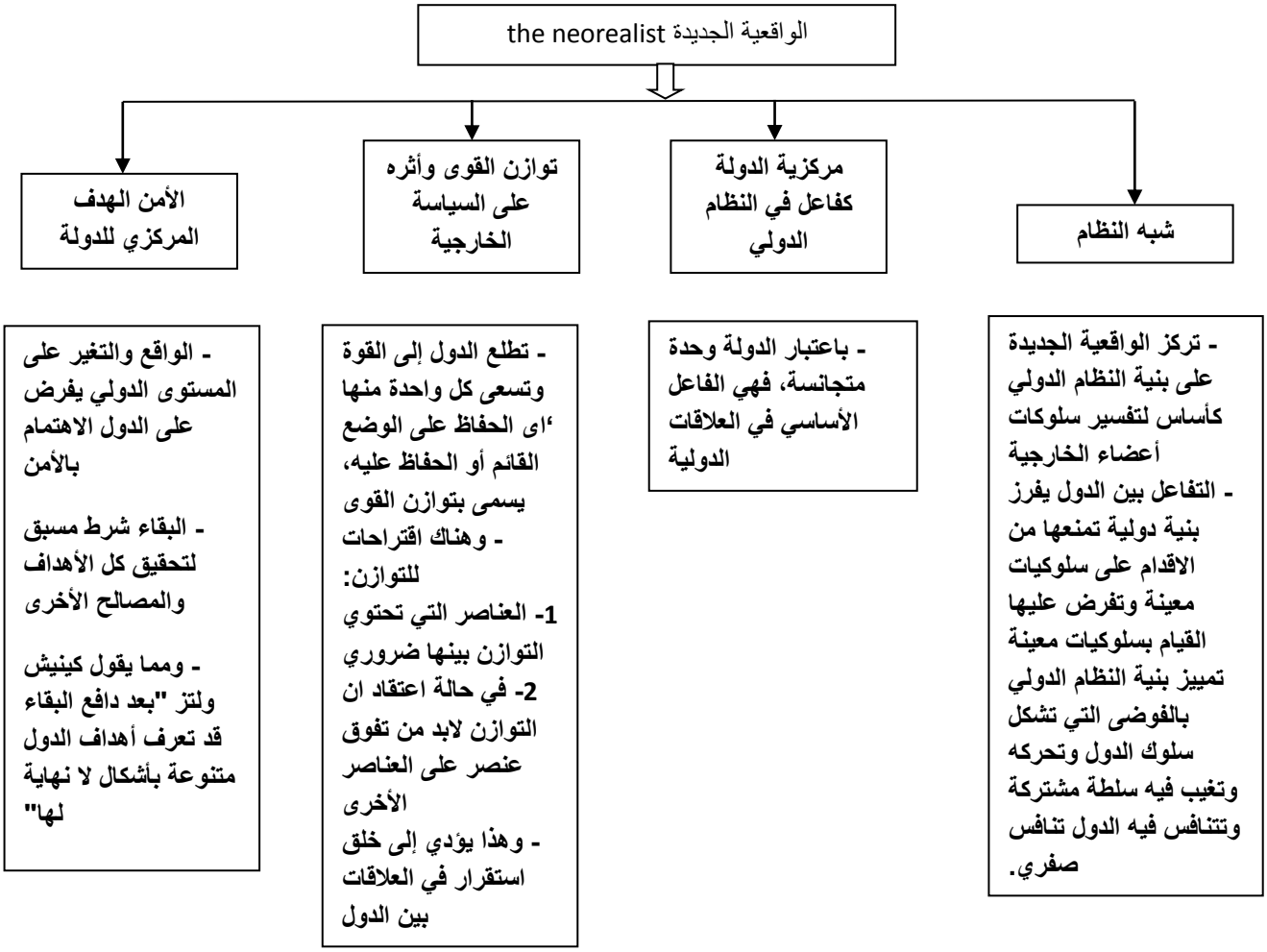

المصدر: من إعداد الطالبة

وتجدر الإشارة إلى أن الواقعية الجديدة على غرار مقاربة صنع القرار تعتبر أن قرارات الفواعل هي قرارات عقلانية، ولكنها وعكس مقاربة صنع القرار، فإن العقلانية هي عقلانية الدولة وليست عقلانية صانع القرار، أي لا تتعلق بالعقلانية الفردانية، وإنما هي عقلانية شمولية أي عقلانية الدولة، ككرة البلياردو، [1]فالواقعية الجديدة تعتبر الدول فواعل وحدوية متشابهة ولا تهتم الواقعية الجديدة لا بشكل النظام السياسي أو ما إذا كان الحكم يمارس من قبل مجموعة أو فرد أو بالخصائص الشخصية لصانع القرار، وذلك أن طبيعة النظام الدولي والموسع النسبي للدولة هو الذي يحكم سلوكها الخارجي.

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص166.

ومن جهة أخرى فإن النقاش الجديد بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد لم تعد معنية بمسائل الأخلاق والطبيعة البشرية، ولكن بقدر ما تتأثر سلوك الدولة بالهيكل الفوضوي للنظام الدولي وليس المؤسسات، والتعلم وغيرها من العوامل التي هي صلة للتعاون، في كتابه لعام 1989 "المؤسسات الدولية وسلطة الدولة"، يوافق "روبرت كيوهان" على تركيز نظرية وولتز على مستوى النظام وافتراضه العام بان الدول هي جهات مهتمة ذاتيا تسعى لتحقيق أهدافها بشكل عقلاني، ومن خلال استخدام نظرية اللعبة يظهر أن الدول يمكن أن توسع من تصور مصالحهم الذاتية من خلال التعاون الاقتصادي والمشاركة في المؤسسات الدولية، ومن ثم يمكن أن تؤثر أنماط الترابط على السياسة العالمية.

وفي نقد الواقعية الجديدة يرى البعض أن الاعتقاد الواقعي بأن السياسة الخارجية بأكملها موجهة نحو هدف تحقيق الأمن الذي تم التوسع في تعريفه، قد جعل الواقعية الجديدة فارغة مفهوميا، ولا تعد كونها حشوا نظريا، وغير قادرة لإثبات خطأها تجريبيا،[1] وبينما يتم الحفاظ على فكرة أن السياسة الخارجية تؤدي غرضا مقصودا، فإنه يتوجب علينا أن نعمل بشكل أفضل فيما يتعلق بالبناء المفاهيمي لهذا الغرض، وعلى وجه الخصوص يجب أن تعترف أن الدول تسعى لتحقيق أكثر من هدف، وحتى الفاعلون السياسيون والأفراد يقدرون عددا من الأمور.

إن الواقعية تساعد على تفسير جوانب السياسة الخارجية التي تبقى ثابتة على مدار الزمان بالنسبة للتصور الواقعي، فالقرارات المتخذة من طرف الدولة باللجوء إلى الحرب هي نتاج المشاركة اللإرادية للدول في البحث الأزلي عن القوة والأمن، في ظل بيئة سياسية دولية تكون فيها كل دولة متخوفة من العداء الفعلي أو المحتمل للدول الأخرى، ما يدفع صناع القرار للدراسة العقلانية لتكاليف وفوائد الحرب في ظل قوة دولتهم وأمنها، وبالتالي فالسلوك الخارجي للدولة يعكس القيود المفروضة على تصرفاتها الناتجة من الوضع النسبي لقوتها.

[1] عبد العزيز الخليلي، "**النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**"، (مذكرة ماجستير للدراسات الدولية، فلسطين، جامعة بيرزنت، تخصص علاقات دولية، 2018)، ص33.

المطلب الثاني: المقاربة النيو ليبرالية

كانت ولفترة طويلة النظرية الليبرالية مقاربة ومنافسة للنظرية الواقعية، وإن تراجعت في بعض المراحل التاريخية، ولكن كانت دائما تتمكن من تجديد أطرها التحليلية لتواكب تطورات البيئة الدولية، ويتجلى هذا في تنويعاتها المختلفة.

المخطط رقم(3): الأفكار الأساسية للمقاربة النيو ليبرالية

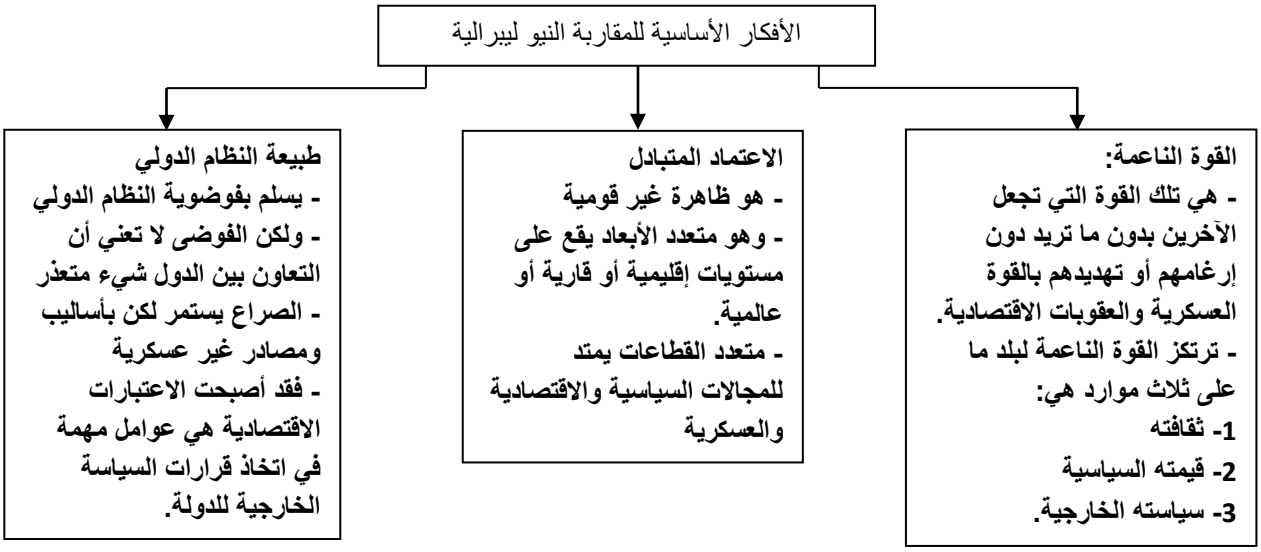

المصدر: من إعداد الطالبة

ولكن الليبرالية الجديدة لا تدعي بان من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه ، ولكنها تفترض بان مقدرة الدول على الاتصال والتعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر، التي تختلف تاريخيا وعبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة، والدولة تقع في مركز تفسيرها للسياسات الدولية، ولكن هناك قواعد رسمية و غير رسمية تلعب أدوارا كبيرة في الليبرالية الجديدة ولكنها لا توجد في التفسير الواقعي .

إن ما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هو الفواعل التي تكتسب أهمية خاصة في تحليل السياسة الدولية بالنسبة لليبرالية الجديدة فان الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ليست الدول كفواعل ووحدوية [1]وإنما الأفراد والجماعات ضمن القطاع الخاص أو النظام الإداري مثل:

[1] جوزيف س ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: علي مسعد، ط1، (الرياض: دار العبيكان للنشر،2007)، ص32.

الناخبين، جماعات المصالح ، الأحزاب السياسية، البيروقراطيات والسياسيين، أما عن المتغير التابع لدي النظرية الليبرالية الجديدة فيمكن القول أن هذه النظرية تتفق مع الواقعية الجديدة في إن الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع مختلف من الفواعل و هي الفواعل المجتمعية داخل الدول.

والفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار ولها القدرة في التأثير عليه، ويمكن تصنيفه إلى صنفين:[1] الفواعل من القطاع الخاص، والفواعل في النظام السياسي الإداري، وكأمثلة عن النوع الأول يمكن أن نورد شركات مثل دالموا كريسلر وتايم ووتز، جماعات الضغط الاقتصادية، الاتحادات التجارية، أو جمعيات الموظفين، مجموعات الدفاع السياسي مثل منظمة الشفافية لحقوق الإنسان، السلام الأخضر أو المجموعات الدينية، أما الأمثلة عن النظام السياسي الإداري فترجع إلى السياسيين الذين يتم انتخابهم من طرف الإداريين والبيروقراطيين.

ومن جانب آخر فنقل التركيز من الدولة إلى الفواعل المجتمعية كمواضيع الاهتمام ينطوي على تعديل في مفهومي الأمن والبقاء، حيث أن مسألة البقاء بالنسبة للفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود المادي، ولكن في الحفاظ على أو تعزيز الوضع الاجتماعي لها.[2]

فالبحث عن المكاسب هو التوجه الأولي المشترك لكل الفواعل المجتمعية، وقد تكون هذه المكاسب مادية (الدخل، المبيعات....) أو غير مادية (كفاءة، صلاحيات....)، ما دامت الأهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية تترجم إلى أهداف دولة في تعاملاتها مع الدول والمجتمعات الأخرى، فإن طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن إدراكها، كسياسية موجهة للبحث عن المكاسب أكثر من كونها سياسية القوة لدى الواقعية الجدد.

[1] Volter ritterberg, « approaches to the study of foreign poliey derived from international relations theories », tubing avbeitspapier zun international politik and friedensforschung, working paper,n46,p.15.

[2] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في النظريات المعاصرة**، (السلمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص402.

المطلب الثالث: نظرية الدور في السياسة الخارجية

عرفت نظرية الدور طريقها إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية من خلال سعيهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية لتلك الدول.

وتعود بدايات توظيف نظرية الدور في دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، تمثلت في جهود وسعي علماء الاجتماع والنفس في توسيع تطبيق نظريتهم النفسية القائمة على مفهوم الدور لتشمل العلاقات الدولية وذلك عن طريق تحليل سلوك القادة الدوليين باعتبارهم حالات مرضية تحتاج إلى العلاج النفسي[1].

ويعرف "هولستي" أن الدور ينطلق من تصور أن تعامل الوحدة الدولية مع بقية الوحدات في المحيطين الإقليمي والدولي معا، يتطلب ان تحدد تلك الوحدة ذات الهدف السلبي أو الإيجابي لذاتها وللآخرين، الوظيفة الرئيسية التي تؤديها بشكل منظم في هذا النسق الدولي.

وقد أضاف "هولستي" بعض المفاهيم التي يمكن توظيفها في تحليل السياسة الخارجية مثل أداء الدور،الذي يضم المواقف والقرارات والأفعال التي تتبناها الحكومات لتجسيد مفهومها الخاص لمقتضيات دورها، إضافة إلى توصيفات الدور التي تتم تحت تأثير جملة المعطيات التابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية، وتتم السلوكات دوما ضمن وضعية تعتبر نظاما لتوصيفات الدور[2].

ويركز هذا المقترب على متغير الدور في السياسة الخارجية كون صانع القرار في السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملزمة بتبني مهام على المستوى الإقليمي والدولي حيث يركز "هو لستي" على التصرفات الخارجية للدولة قائمة على التصورات والمعتقدات التي يحددها صانع القرار حول هوية ودور الدولة في النظام الدولي.

[1] k en s prague, time, space, reality and the cosmos the four universals of Moreno's philosophy

[2] أنور محمد فرج، مرجع نفسه، ص404.

ويقسم كل من علي الدين هلال وبهجت قرني الدور إلى فرعين:

الأول: مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية، والأغلب الأعم أن تكون مسبقة، مساهمة فيها بعمق، عمليات سياسيو واقتصادية واجتماعية ودولية ومتعددة المستويات.

الثاني: متصل بالسلوك المحدد في شأن القضايا بعينها في إطار زمني مقيد، بعبارة أخرى يقسم الدور إلى مفهوم الدور أولا وأداء الدور ثانيا، أي أن كل صانع القرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور وأسلوب لأدائه.

والدور مرتبط بالناحية النفسية أو ما يطلق عليه بالبيئة النفسية لصانع القرار، لأنه يعبر عن إدراكات صانع القرار في السياسة الخارجية لأي دولة، وهذا ما يعبر عنه الدكتور صبري مقلد من خلاله قوله: [1]" أن تفسير السلوك الخارجي لأي دولة يصبح ممكنا بالرجوع إلى الإدراك الذي يحمله صانعو السياسة الخارجية فيها للدور الذي يمكن لدولتهم أن تقوم به في الظروف الدولية التي تكون طرفا فيها، أو بمعنى آخر فإن الدور هو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدولة، كما يقدم مؤشرا هاما يساعد على التنبؤ ولو إلى حد ما بأنماط السلوك الذي يمكن أن تتحرك به الدولة في مواقف خارجية معينة".

لكن مفهوم الدور لا يرتبط فقط بالبيئة النفسية إدراك صانعي القرار بل يرتبط بالبيئة العلمية للدور أي كيفية ممارسة هذا الدور في الواقع العلمي بما يفرضه هذا الواقع سواء كان في الإطار الإقليمي أو الدولي من استخدام لإمكانيات الدولة و مواردها المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك الدور و من خلال فعالية الممارسة الدولية لصانعي القرار الإقليمي والدولي.

لذلك يكون لزاما على كل دولة في إطار السعي للوصول لدور إقليمي أو دولي معين أن تدرس البيئة الدولية والإقليمية التي تتفاعل معها وأن تعرف إمكانياتها وقدراتها وكذا توقعاتها الأطراف الدولية الأخرى لمدى قبول أو رفض هذا الدور إذ يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق.

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص39.

المخطط رقم(4): أبعاد الدور الخارجي للوحدة الدولية

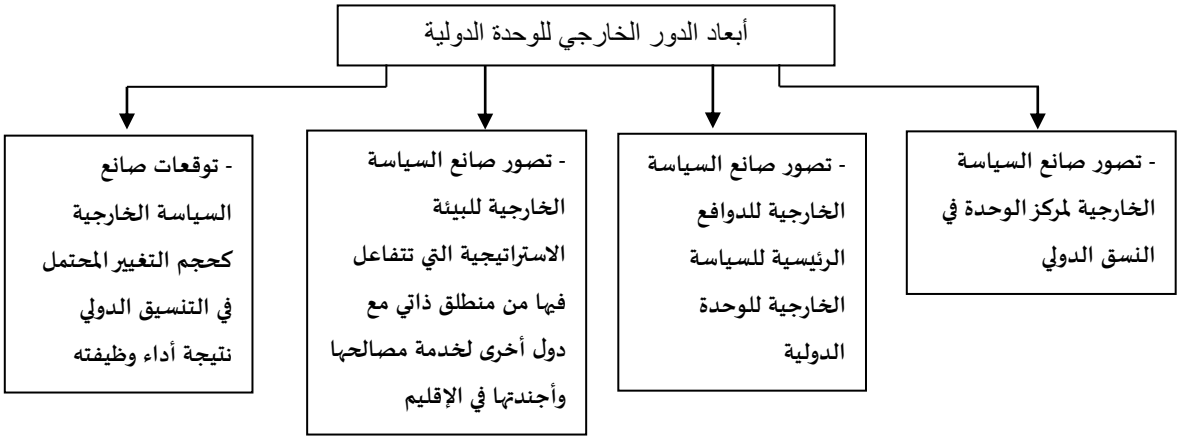

المصدر: من إعداد الطالبة

ونخلص إلى أن نظرية الدور جمعت بين تخصصات مختلفة، إذ تعود جذور مفهوم الدور إلى علم الاجتماع، وانتشر بعدها استعمالها بشكل أوسع في الدراسات السياسية، على وجه التحديد في تحليل السياسة الخارجية للدول وفهم طبيعة الأدوار التي تؤديها أو تسعى لتأديتها.[1]

لم يختلف كثيرا توظيف نظرية الدور للمنطلقات الفكرية في تحليل سلوك الأفراد عنه في فهم السلوك الخارجي للدول فقط، يضاف له في التحليل السياسي قدرة النظرية على التنبؤ بالسلوكيات الدول في إطار النسق الدولي، وكذا بيئة تفاعل الأدوار- البيئة الخارجية-.

الدور في السياسة الخارجية ليس مجرد تصور يحمله صانع القرارات، بل هو مرتبط أساسا بتجسيده على أرض الواقع من خلال توظيف نظرية الدور في تحليل السياسات الخارجية للدول أصبح بالإمكان فهم وتوقع ما تسعى إلى تحقيقه الدول من أهداف ومصالح.

[1] دنيا جواد، " الدور الإقليمي العراقي .... رؤية في الثوابت الإستراتيجية"، **المجلة السياسية والدولية**، بغداد، العدد15، 2010، ص211.

المطلب الرابع: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية

تحددت تعريفات عملية صنع القرار، حيث يعرفها إسماعيل صبري مقلدا بأنها: "التوصل لصيغة عمل مقبولة بين عدة بدائل متنافسة"[1].

في حين يعرفها ريتشارد سايدر في نطاق أوسع بأنها العملية الناتجة عن الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة والمحدودة والمتنافسة لمشكلة ما اتجاه مشروع تريد الدولة تحقيقه، أو لحالة مستقبلية مبتغاه من قبل صانع القرار.

وتعرف أيضا بأنها : "الخيارات التي يتبناها الأفراد والجماعات والتي تؤثر على أعمال دولة ما في المسرح العالمي[2]."

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] أحمد عبد الرحمن حسين خليفة، "صنع القرار في السياسة الخارجية"، **ملتقى الباحثين السياسيين العرب**، جامعة الإسكندرية، ديسمبر 2018، ص151.

المخطط رقم(5): مراحل صنع القرار

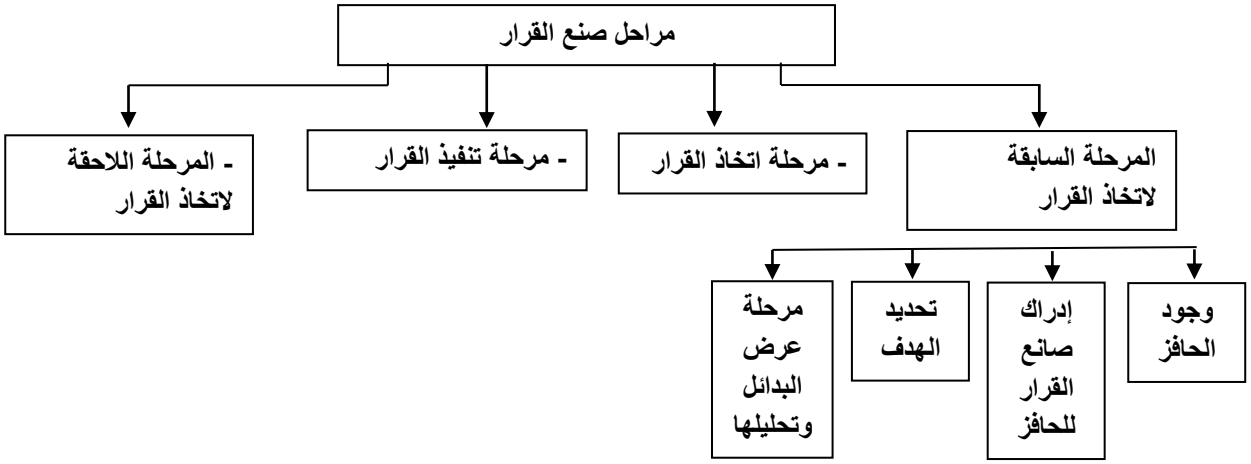

المصدر: من إعداد الطالبة

وفي هذا الإطار هناك من يركز على محورية دور إدراك صانع القرار للمشكلة قيد الحل كأحد مراحل عملية صنع القرار، حيث يشير " د محمد السيد سليم" أنه:[1] " ما لم تصل المعلومات لصانع القرار عن حدوث كارثة طبيعية في دولة أخرى، فإنه لن يتخذ قرار بإرسال المعونة إلى تلك الدولة."

وإدراك صانع القرار للمشكلة أو لموقف يرتبك إلى حد بعيد بطبيعة معتقداته وتصوراته حول المشكلة وحجم طبيعة المعلومات.

تعد عملية صنع القرار عملية ملازمة لجميع الأنظمة السياسية، سواء في قراراتها الموجهة للداخل أو الخارج، ولهذا فقد اعتبر رواد هذه المقاربة أن السياسة الخارجية هي عبارة عن سلسلة من القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار، وهنا تجدر الإشارة إلى أن مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية لم تختلف كثيرا مع النظرية الواقعية في اعتبار الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، ومع ذلك تظل الدولة بالنسبة لهم هي فاعل مجرد يتصرف الأفراد باسمهم، وبهذا فإنها مقاربة الفاعل الموجه.[2] على هذا الأساس يرتبط تفسير السياسة الخارجية بتفسير سلوك الأفراد أو المجموعة التي تتخذ القرار ضمن سياق السياسة الخارجية، هؤلاء الأفراد يتخذون قرارات تكون سمتها الأساسية العقلانية، فإذا كان صانع القرار هو جوهر تحليل السياسة الخارجية فإن العقلانية هي لب عملية

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998)،ص477.

[2] محمد السيد سليم، مرجع نفسه، ص478.

صنع القرار، وفقا لهذا النموذج فإن أي دراسة لسلوكات السياسة تقتضي النظر لعقلانية أفعال صانع القرار التي تتخذ باسم الدولة بدل اعتبار الدول كفاعل في حد ذاته، الفاعل العقلاني يضع من خلال حسابات دقيقة تحدد من خلال الاحتمالات البديلة لبلوغ هذه الأهداف.

بعبارة أخرى هؤلاء الذين يتصرفون باسم الدولة لديهم المعلومات الكاملة ويأخذون كل فرصة بعين الاعتبار ومن ثمة يحددون الخيار الأفضل على ضوء الأهداف الموضوعة،[1] وهو تماما ما حاول "قراهام آليسون" شرحه من خلال تحليله لتعامل الرئيس الأمريكي " جون كيندي" مع أزمة الصواريخ الكوبية 1962، إلا أن مختلف الأزمات التي سادت مرحلة الحرب الباردة ومجموعة القرارات التي كادت في مرحلة معينة أن تؤدي إلى إشعال فتيل الحرب العالمية الثالثة، أدت إلى إعادة النظر في العقلانية.

وفي ذات السياق ترى "جيرين فيشر" أن إدراك الفرد (صانع القرار)، للموقف يتميز ب:

- إدراك الأشياء بطريقة انتقائية للغاية بما يتفق مع هيكل الأنظمة المعرفية.
- الفرد يميل لأن يرى ويدرك بطريقة لا تقلق نظامه المعرفي المستقر إلا في حدود سكنه، ويميل إلى تفسير ما يلاحظ بطريقة تتفق مع حالته الذهنية الخاصة، وفي سياق عملية صنع القرار (الداخلي وخصوصا الخارجي) تتداخل مجموعة من العوامل ذات التأثير المباشر على عملية اختيار أحد البدائل المتاحة (القرار) ومن بينها الحدود الزمنية للمشكلة، حجم وطبيعة المعلومات المتوافرة، وأخيرا موضوع العقلانية في اتخاذ القرار.

تعرضت مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية إلى انتقادات لاذعة من قبل نموذج السياسات البيروقراطبية والذي شكك في كون عملية صنع القرار عملية وحدوية، فهي عملية تخضع إلى مساومات وتنازلات بين مختلف فواعل سياسية دولية، وعليه لم تعد دراسة عملية صنع القرار من السياسيين فحسب بل أصبحت تتعداهم إلى البيروقراطيين الذين يساهمون بشكل كبير في هذه العملية، وقد يتجاوز دورهم في بعض الأحيان دور القادة السياسيين على اعتبار البيروقراطيين يمتلكون خبرة كبيرة في مجال اتخاذ القرارات وغالبا ما يلجئ إليهم السياسيون قبل الإقبال على أي خطوة.

[1] محمد السيد سليم، مرجع نفسه، ص478.

خلاصة الفصل

وكحوصلة لما تطرقنا إليه في هذا الفصل الذي تم تخصيصه للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ، التي تشمل كل من الدبلوماسية ، والدبلوماسية الاقتصادية ، يمكننا القول بان الدبلوماسية هي فن إدارة العلاقات الدولية بين مختلف الفواعل الدولية ، و الدبلوماسية الاقتصادية بأنها أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول ، و في مفهومها الواسع هي مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية و التي تباشرها الدول و الفواعل غير الدولاتية كما تهتم بالتجارة العالمية .

وتتمتع إيران بموقع جيواستراتيجي هام في منطقة الشرق الأوسط إذ تربط بين الشرق والغرب، و قد استطاعت استغلاله وفقاً لما يخدم مصالحها الداخلية والخارجية ، إضافة إلى تمتعها بثروات طبيعية هامة كالنفط و الغاز الطبيعي ، الأمر الذي يسمح لها بأن تكون ذات مكانة إقليمية هامة في المنطقة ، كما تميزت إيران بالحفاظ على مكوناتها القومية رغم اختلاف الأنظمة و الأشخاص .

أن صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ليس بالأمر الهين مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى ، بل هو يخضع لمجموعة من المتغيرات و المراحل و المؤسسات ، فصانعو القرار يأخذون بعين الاعتبار البنيتين الداخلية والخارجية استناداً لما تمليه عليهم العقيدة الفارسية ، كما أن القرار يمر عبر عدة مؤسسات رسمية و هذا راجع لتشابك مؤسسات النظام السياسي الإيراني.

الفصل الثاني

الإستراتيجيات الدولية والإقليمية لحل الأزمة الإيرانية

تمهيد

لقد بات البرنامج النووي الإيراني هاجس فعلي على البيئة الشرق اوسطيية ، وتهديدا مباشرا على المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، فعلى الرغم من توقيع إيران على معاهدة الانتشار النووي, إلا أن الواقع الدولي والإقليمي لا يزال يبدي عدم ارتياحه من إمكانية تطوير إيران لبرنامجها النووي لأغراض عسكرية ، و عليه تعددت المواقف و الآليات نحو هذا البرنامج ، وقد تباينت بين ما هو داعم لحل العقوبات الاقتصادية ، ومنع إيران من تطوير برنامجها و بين من هو داعم للحل السلمي الدبلوماسي لحل الأزمة الإيرانية و رفض التدخل العسكري الذي يمكن أن تكون عواقبه وخيمة.

و نسعى من خلال هذا الفصل الثاني إلى ضبط السياق التاريخي للبرنامج النووي الإيراني في المبحث الأول ، في حين يتناول البحث الثاني الآليات الدولية و الإقليمية في معالجة الملف النووي الإيراني ، أما المبحث الثالث نتناول فيه سيناريوهات مستقبلية للملف النووي الإيراني .

المبحث الأول: ماهية البرنامج النووي الإيراني

لدراسة أوضاع البرنامج النووي الإيراني لا بد من معرفة ظروف نشأة البرنامج، حيث تعود الجهود للحصول على الطاقة النووية لعقود من الزمن فقد مر البرنامج على العديد من المراحل، وهذا ما سنوضحه من خلال دراستنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: كرونولوجيا البرنامج النووي الإيراني

لقد كانت بدايات البرنامج النووي الإيراني في منتصف الخمسينات من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اهتمام **"الشاه محمد رضا"** بتحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، بما فيها الطاقة النووية وهو ما جعله يتبنى طموحه على صعيد إنشاء عدد ضخم من محطات الطاقة النووية، وكان هذا الأساس بداية التعاون بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في المجال النووي، من خلال ما أطلق عليه اسم برنامج **"الذرة من أجل السلام"**.

وقد نتج هذا البرنامج توقيع إيران عام **1957** اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، في المجال السلمية والمدنية لمدة عشر سنوات.

فقد حصلت إيران بموجب هذا الاتفاق على مساعدات نووية فنية، وعلى عدة كيلوجرامات من اليورانيوم المخصص لأغراض بحثية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[*][1].

أصدر "الشاه" تعليماته عام **1959** بالبدء في إنشاء مركز للبحوث النووية في جامعة طهران.

وفي عام **1960** اشترت إيران مفاعل أبحاث تقدر طاقته بحوالي **5 ميجاوات** من الولايات المتحدة الأمريكية وتم تركيبه في مركز البحوث النووية في جامعة طهران، وبمساعدة من ألمانيا تم إنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة بوشهر.

وفي **1974** قام شاه إيران بإنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية، كما أنشأ مركز "أمير آباد" للبحوث النووية في طهران، علاوة على الاتفاق بالبدء في إنشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم، فقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية شاه إيران على ذلك، حيث سمحت إدارة الرئيس الأمريكي

(*)– وهو برنامج أعلنه الرئيس إيزنهاور عام 1953، بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام استخدامات سلمية لدول العالم.

"ريتشارد نيكسون" للشركات الأمريكية بالتعاون مع "شاه إيران" بشأن بيع التكنولوجيا النووية المتطورة إلى إيران.[1]

وقد وقع الشاه على عدة اتفاقيات لتزويد بلاده بالوقود النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في **1976**، وفي **1977** مع فرنسا، وقد قام بشراء **10 %** من أسهم معمل يورودين لتخصيب اليورانيوم الفرنسي، وهذا ما سمح لإيران بامتلاك تكنولوجيا التخصيب وقدرهم من اليورانيوم المخصب.

وفي **1968** وقع الشاه على معاهدة منع الانتشار النووي في يوم افتتاحه أمام الدول، ووقع أيضا مع وكالة الطاقة الدولية للطاقة الذرية في **15 ماي 1974**.

ولاحتلال فكرة الطاقة النووية خبراء أساسيا في فكرة "الشاه" فقد استثمر حوالي **6 مليارات دولار** في بناء المنشآت النووية، فقد كان من أهداف الشاه في جعل إيران تملك قوة عسكرية كبيرة، ليس فقط من تمكين إيران من قيام بدور قوي والتحكم في منطقة الخليج فقط بل أيضا بالقيام بدور رئيسي ومحوري في مناطق الشرق الأوسط، ومنطقة آسيا ومنع أي قوة من السيطرة على منطقة الخليج الفارسي خاصة بعد خروج بريطانيا **1971**، وقيامها أيضا بدور على الساحة الدولية.[2]

ولتحقيق هذه الأهداف قامت إيران بالتعاون مع العديد من الدول منها الهند عام **1974**، عقب زيارة رئيسية الحكومية "أنديرا غاندي" إلى طهران.

وفي **1976** وقعت اتفاقية مع جنوب إفريقيات للحصول اليورانيوم بتزويد إيران ما قيمته **70 مليون دولار**، مقابل قيمها بتمويل عملية بناء محطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب إفريقيا.

لقد كانت بدايات هذا البرنامج النووي من رؤية احتلت فكر "شاه إيران"، في جعل إيران قوة إقليمية وارجاع المجد الفارسي، وبدأت بمباركة من قبل الدول الكبرى العضوة في النادي النووي، أولهم الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تلقت العديد من المساعدات من قبل هذه الدول لتطوير البرنامج والمضي قدما، لأن إيران قد بدأت في البرنامج النووي بتشجيع من قبل الدول الكبرى.

---

[1] عمر الشيخ، **البرنامج النووي الإيراني النشأة والتطور**،(تركيا: اسطنبول، الدراسات السياسية، 2019)،03.

[2] محمد ساحيمي، "برنامج إيران النووي: تاريخه والحاجة إليه"، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، العدد40، 2003، ص57.

المطلب الثاني: تطور البرنامج النووي الإيراني

لقد شهد البرنامج النووي الإيراني عدة محطات تاريخية منذ نشأته حيث أصبح محط أنظار العالم، وفي هذا المطلب يتم عرض أبرز مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.

1- مرحلة بعد الثورة الإسلامية 1979:

بعد سقوط حكم الشاه لإيران وتولي "أية الله الخميني" الحكم عادت إيران لاهتمام بالبرنامج النووي في **1984**، والتزمت إيران بتطوير قدرتها النووية، وسار هذا النشاط على **04** أسس[1]:

1- توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية خاصة الصين، كوريا الشمالية، الهند، باكستان.
2- توسيع نطاق مجالات البحث والتطوير في المجال النووي.
3- تطور القدرات الفنية والعلمية في المجال النووي.
4- توسيع البنية النووية في البلاد.

وقد كانت عملية إعادة بعث الحياة في البرنامج بأمر من **"علي أكبر هاشمي رافستجاني"** الذي شغل منصب رئيس مجلس البرلمان الإيراني، حيث قام بتشكيل فريق مكون من **54** خبير روسي وصيني لتوحيد البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية.

كما تم التوقيع على اتفاقية مع باكستان لتدريب المتخصصين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، كما عملت على استيراد التكنولوجيا النووية، فقد حصلت على محرك نووي من الصين تبلغ سعته **20 ميغاواط** في **1990**.

2- مرحلة الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية خلال التسعينات:

بدأت هذه المرحلة بعد نهاية حرب الخليج الثنائية **1991**، فقد أصبح البرنامج النووي الإيراني بمثل هدف واضحاً للقيادة الإيرانية منذ ذلك الوقت، فقد شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطا مكثفا، فإيران في هذه الفترة أصبحت تمتلك النية الأساسية لإجراء أبحاث نووية متقدمة، وقد عمدت

[1] – شمونيل سجيفا، المثلث الإيراني: العلاقات الخفية بين إسرائيل، إيران والولايات المتحدة الأمريكية، بيت بام: مطبعة لوين أفشتاين، 1981، ص 124.

الحكومة الإيرانية على نشر المنشآت النووية الإستراتيجية على نطاق واسع من الأراضي الإيرانية وهدف هذا التوزيع هو تفادي القصف الجوي في حالة اكتشافها وإحاطتها بجاب كبير من السرية[1].

وقد عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وحاولت استقطاب علماء الذرة من الجمهوريات التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي سابقاً.

وفي أواخر **1992** تعاونت إيران مع روسيا حيث وفر لها كل احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً، وفي **1994** أعلنت عن اتفاقية مع روسيا لإكمال مفاعل **"بوشهر"** حيث بلغت قيمة الاتفاقية **780 مليون دولار** لتصرح إيران بعد ذلك أن المفاعلين أصبحا جاهزين في **2003**.

3- مرحلة الشكوك الدولية حول البرنامج النووي الإيراني:

وفي هذه المرحلة ثارت شكوك حول مصداقية البرنامج النووي الإيراني واعتبارها قد حرقت اتفاقيات عدم الانتشار النووي، وأن برنامجها ليس برنامجاً سلمياً كما تدعي بل له أهداف أخرى؛ مثل امتلاك الطاقة النووي.

وبطلب من الدول الكبرى قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة **"محمد البرادعي"** بطلب للحكومة الإيرانية في **1996** السماح للوكالة بأن تقوم بأعمال التفتيش حيث قبلت إيران بتدخل الوكالة، وبعد التفتيش أكدت الوكالة التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي، وعدم انتهاكها لها[2].

في **2003** أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنها خلال تقييمها الدوري لمنشآت إيران النووية سجلت آثاراً لوجود يورانيوم مخصب في هذه المواقع، وهي المادة الأساسية الداخلية في إ،تاج السلاح النووي، فما كان من المرشد الأعلى لإيران على الخمينائي سوى إصدار فتوى بتحريم استخدام سلاح الدمار الشامل لطمأنت الرأي العام وجيران إيران، وبعده بسنة أي **2004** وصلت الوكالة الدولة إلى قناعة مفادها أن إيران بنصبها للأجهزة الخاصة للطرد المركزي ستتمكن بدون شك من تخصيب اليورانيوم، والجدول التالي يوضح مواقع المفاعلات النووية الإيرانية.

[1] – عمر الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2]- Jolil Rochandel, Iran, Nuchear Techruology and, International, security, ethe itanian journal of International affairs, 1996, P151.

الموقع	المنشأة	الوضع
أراك	مفاعل أبحاث IR -40	مفاعل ماء ثقيل قدرته 10 ميغاواط (حراري) نشط
بوشهر	مصنع بوشهر النووي	مفاعل كهربائي ماء خفيف ذات تصميم روسي قدرته 1000 ميغاواط (كهربائي) نشط.
مركز أصفهان للثقافة النووية	مفاعلات أبحاث/ مجموعات خرجة/ مختبر ومصنع تصنيع الوقود/ منشأة لتحويل اليورانيوم.	موردة من الصين، مطابقة لاتفاقية الرقابة، في حالة نشاط، مصنع لتحويل خام اليورانيوم إلى يورانيوم سداسي لاستعماله في برنامج التكثيف المحلي في طور البناء مع وحدات معالجة عاملة
كرج	منشأة لتخزين المخلفات المشعة	في طور البناء، تعمل جزئياً
الأشقار أبعاد	مصنع تكثيف بالليزر	- موقع لاختبارات تركيز اليورانيوم بواسطة معدن اليورانيوم غير المصرح به، فككت الأجهزة وأخضعت لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ماي 2003.
ناتانز	مصنع نابذة الغاز	- منشأة تركيز اليورانيوم للأبحاث مع 100 طاردة ركبت أوائل 2004.
مركز طهران للأبحاث النووية	مفاعل أبحاث مختبرات جابرين حيان	- مفاعل أبحاث قدرته 5 ميغاواط (في حالة نشاط) ومطابقة للضمانات الدولية،

		موقع جرت فيه اختبارات غير مصرح عنهخا بواسطة مواد نووية، بما فيه إنتاج معدن اليورانيوم.
طهران	شركة كهرباء كلاي	- فككت في أواسط 2003، كانت تتضمن ورشة لإنتاج النابذات واختيارها.
ساغند	منجم ومصنع ساغند	- بدأ العمل فيه عام 2006 باستخدام 120 طن من اليورانيوم الخام لإنتاج من 50-60 طن يورانيوم.

الجدول رقم(7): المفاعلات النووية الإيرانية

المصدر: عمر حسن كامل، **المجالات الحيوية الشرق الأوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**، ط1(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص923.

المطلب الثالث: موقف القوى السياسية والشعب الإيراني من البرنامج النووي

أولاً- موقف القوى السياسية الإيرانية من البرنامج النووي:

1- موقف القوى المحافظة من الملف النووي الإيراني:

انتهج الجناح التقليدي من التيار المحافظ موقفا متقاربا مع الجناح المعتدل من التيار الإصلاحي الذي يمثله **"مجمع روحانيون مبارز وحزب اعتماد مالي"** حيث أيد إجراء مفاوضات مع الغرب تحاشيا لفرض عقوبات دولية أو عزلة دولية ضد إيران، أيضا امتد الانقسام داخل التيار المحافظ ما بين مجموعة الأصوليين المسيطرة على رئاسة الجمهورية.[1]

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، **قراءة في الخلاف الإيراني حول المشروع النووي: ماذا بعد إعادة نشر رسالة الخميني يوقف الحرب الإيرانية العراقية**، " مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد 76، 2006، ص40.

والقوات المسلحة والحرس الثوري، والمخابرات والإعلام حول أزمة البرنامج النووي مع الغرب حيث تبنت مجموعة التعمريين نفس موقف المحافظين والإصلاحيين المعتدلين، حيث يوافقون على تفعيل الآلية الدبلوماسية للتعاطي مع الأزمة، حيث تنقص خطورة التحديات التي تواجه إيران.

وعلى الرغم من اتفاق القادة الإيرانيين على القيمة الإستراتيجية لوجود برنامج نووي قوي، إلا أنهم في الحقيقة انقسموا إلى أين تصل قوة هذا البرنامج وإلى الحد الذي يجب أن تتوقف فيه إيران في برنامجها النووي، فبينما يؤيد المحافظون بضرورة الضغط والمقاومة من أجل التحرر النووي بالرغم من تحدي الرأي العام العالمي.

ويعتقد الواقعيون المحافظون أن تحفظ إيران يخدم المصالح الإيديولوجية، ويرون بأن الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية أمر محتوم لا مفر منه، وأن لفوز إيران والحفاظ على بقائها وتأمين الجمهورية الإسلامية وقيادتها وجب عليها تعظيم قوتها بالقدرات النووية، ويرون أن دور الأسلحة النووية ليست فقط للحماية وإنما هي تعلب دوراً في إعادة شرعية الثورة التي بدأت تفقدها عند الرأي العام القومي.[1]

ومن ناحية أخرى حذر الواقعيون الدينيون من أن في ظل الظروف الراهنة وهي ظروف مضطربة فإن إيران في خطر إذا تحالفت دول أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية في فرعقوبات عليها، وتشجيع الولايات المتحدة على إسقاط النظام الإيراني.

2- موقف الإصلاحيين:

بعد انتخابات مجلس الخبراء والبلديات في **2006**، كان إثرها عودة الإصلاحيين والمحافظين التقليدين إلى السلطة مجدداً، وكان لهم دور في توجيه رسالة إلى الخارج بأنهم قادرون على إحداث تغيير ولو كان نسبي في السياسة الخارجية المتشددة، وامتناع المرشد الأعلى للثورة بحتمية تقديم تنازلات للمجتمع الدولي، والتحقيق من وحدة الأزمة، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم **1737**

[1] محمد عباس ناجي، **هل تؤثر الانتخابات الإيرانية في توجهات السياسة الخارجية**، "مجلة مختارات إيرانية"، القاهرة، العدد78، 2006، ص98.

في **23 ديسمبر 2006**، والقاضي بفرض عقوبات على إيران والتي تحظر فيها واردات وصادرات المواد المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.[1]

3- موقف المعتدلين من الأصوليين والإصلاحيين:

يتميز موقفهم بالمرونة خاصة في محادثاتهم مع الغرب، وهم يتبنون بهذا مواقف **"الإمام الخميني"** هذا الأخير الذي قبل وقف الحرب مع العراق، وهذا القرار الذي اعتربه البعض أنه عاد بالسلب على النظام العراقي وفشله في ضم دولة الكويت ونفطها، وفشل مساعي الدول العربية في إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية على يد الجيش العراقي، والمعتدلين من الأصوليين والإصلاحيين يرون أنه يجب معاملة القضية النووية من خلال نفس هذا المنطق، فهو يتجنب بهذه المرونة شبح الحرب، والعقوبات الاقتصادية التي سوف يكون لها الأثر السلبي على إيران وشعبها.[2]

ثانياً- موقف الشعب الإيراني من البرنامج النووي:

تستمر إيران في تعزيز قوتها الداخلية، والتي تساعد في التعبئة الداخلية لمواجهة أي خطر قادم من البيئة الخارجية وخاصة ما تقرره السياسات الأمريكية تجاهها، فالشعور بالقوة يهيئ المناخ الداخلي لرفض والانصياع بشكل كامل للمطالب الأمريكية.

معظم الإيرانيين يدعمون ويساندون البرنامج النووي باعتباره مسألة تمثل الكبرياء القومي والقدرة على الإنجاز والتعبير عن الاستياء العميق من الجهود التي تبذلها القوى الخارجية لحرمان إيران من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من الإدعاءات بأن البرنامج هو مخصص بالكامل للأغراض السلمية هو تبرير غير صادق، فهم يقولون بأن على إيران امتلاك قدرات حديثة، حتى تتمكن من أخذ مكانة دولية من الدول النووية، وبأن يكون لها موقف تفاوضي في مواجهة الدول الأكثر قوة؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

فالشعب الإيراني يرى بأن الملف النووي، هو مشروع قومي يجسد المصالح القومية والطموحات لإيران عكس النظام العراقي السابق في عهد الرئيس **"صدام حسين"** فقد كان عرضة للتفكك، خاصة مع تزايد الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] محمد عباس ناجي، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص48.

وقد كان توافد الكبير للشعب الإيراني على صناديق الانتخابات قد تجاوز **61%** من عدد الناخبين وذلك لاختبار أعضاء مجلس الخبراء، وهذا خير دليل على أن الشعب الإيراني ما زال يرى أن نظام ولاية الفقية هو أفضل نظام حكم للبلاد فهو يحقق مكاسب للشعب، رغم الإدعاءات الغربية التي ترددها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه النسبة من مشاركة الشعب تعد رسالة واضحة موجهة للمجتمع الدولي بأن الشعب الإيراني مدرك لمصالحه، وانطلاقا من امتلاك إيران لهذا البرنامج فهو يعد ضمانة أكيدة للمحافظة على هوية إيران النووية.[1]

تباينت المواقف داخل إيران فهناك مؤيد للبرنامج النووي، والوصول به لأبعد الحدود وهم فئة الواقعيون المحافظون، وذلك للحفاظ على بقاء إيران وتأمين الجمهورية الإسلامية، والموقف الآخر هو موقف المعتدلين من الأصوليين والإصلاحيين الذي تميز بالمرونة في مفاوضاته مع الدول الغربية أمام الموقف الشعب الإيراني فهو مؤيد للبرنامج النووي باعتباره يمثل القومية الإيرانية.

[1] أشرف محمد كشك، **رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني**، "مجلة مختارات إيرانية"، القاهرة، العدد61، 2005، ص112.

المبحث الثاني: الآليات الدولية والإقليمية في معالجة الملف النووي الإيراني

من خلال تطور أزمة الملف النووي الإيراني يتضح أن هناك مجموعة من الأطراف الدولية الإقليمية الفاعلة في هذا الملف ولكل طرف آليات خاصة به.

المطلب الأول: آليات الإدارة الأمريكية في معالجة الملف النووي الإيراني

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إيران لا سيما فيما يخص برنامجها النووي موقفا معاديا ورافضاً، حيث هذا الموقف ليس وليد الساعة وإنما تتبناه أمريكا منذ قيام الثورة الإسلامية في **1979**، حيث أن السياسة الأمريكية في جوهرها تجاه البرنامج النووي الإيراني لا تختلف باختلاف الحكومات والإدارات وإن الاختلاف في الإدارات ظل مركزاً على ما يسمى بـ **"الحظر الإيراني"**[1]والاختلاف في سياسات الحكومات المداولة هو في طريقة التعاطي ع هذا الحظر، فالموقف الأمريكي من هذا البرنامج النووي الإيراني، هو أنه يهدد مكانة أمريكا وأطماعها وطموحاتها الإقليمية والدولية، ويمكن تلخيص عدة عناصر يتبين الموقف الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني.

إذ نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على خيارين؛ **الخيار الأول** هو الخيار الدبلوماسي، و**الخيار الثاني** هم الخيار العسكري.

أولاً- الخيار الدبلوماسي:

وهو خيار التسوية السلمية أو الاعتماد على الدبلوماسية ويتضمن هذا الخيار عدة بدائل:[2]

1- أسلوب العقوبات الاقتصادية:

وهي من الوسائل الاقتصادية تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها لأزمة البرنامج النووي وهي متمثلة في العقوبات الاقتصادية المتعلقة بتقليص المبادلات الاقتصادية إذ ترى واشنطن أن العقوبات ستكون مؤثرة، وستكون لها نتائج وذلك لأن إيران تعتمد في اقتصادها على المبادلات الاقتصادية، ويمكن تلخيص أنواع العقوبات في ثلاثة أنواع هي:[3]

---

[*] الحظر الإيراني: هو نوع من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، وهي منع إيران من بيع وشراء الأسلحة النووية.

[2] عبادة محمد تامر، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سوريا، لبنان نموذجا)**، ط1، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2008)، ص540.

[3] عبادة محمد تامر، مرجع نفسه، 543.

- العقوبات التجارية والاستثمارية.
- العقوبات المالية.

1-1- العقوبات التجارية والاستثمارية:

إن فرض هذا النوع من العقوبات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على إيران ليس بجديد وإنما يعود إلى **1995**، بقرار من الرئيس الأسبق **"بيل كلينتون"** بفرض حظر كامل على التجارة مع إيران بموجب قانون **"داماتو"** ويتضمن قرارين:[1]

- **القرار الأول:** يحظر على الشركات الأمريكية وليس فروعها بالخارج بالإشراف على الإدارة أو تمويل مشروعات تتعلق باستغلال مصادر النفط والغاز الإيراني.

- **القرار الثاني:** ينص على أنه لا يجوز للأشخاص الأمريكيين الاستثمار في النفط الإيراني أو تمويله أو الاستغلال بالوساطة في شأنه، أو تزيد بأي سلع أو تكنولوجيا من شأنها أم تفيد القطاع النفطي الإيراني.

وبموجب هذا القانون تفترض عقوبات على المشروعات التي تخالفه ومن بين العقوبات على الشركات:

- حرمان الشركات المخالفة على الحصول على تراخيص.

- التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

- منع الشركات من الحصول على فروض من البنوك الأمريكية تزيد عن **10 ملايين** دولار خلال العام.

- حرمان الشركات المخالفة الحصول، على تسهيلات مصرفية متعلقة بالاستيراد والتصدير.

- فرض جميع إيرادات الشركة المخالفة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حظر.

في **1997** انتقلت العقوبات إلى مستوى استراتيجي حظر إذ عارضت الحكومة الأمريكية مشروعات نقل البترول بأنبوب البترول **"باكوتبلسى- سبخان"** والذي يربط آسيا الوسطى ويمد **"عبد آذربيجان"** وجورجيا وتركيا إلى إيران.

[1] – فوزي درويش، العلاقات الأمريكية الإيرانية– تحديات الواقع وآفاق المستقبل، دورية مختارات إيرانية، العدد 51، 2004، ص 02.

ويعد الحظر النفطي واحد من أهم العقوبات التجارية والاستثمارية التي تواجهها إيران، إذ تشكل عائدات النفط لإيران **80%** من عائدات الصادرات الإيرانية.

كما قام دبلوماسيون أمريكيون على رأسهم وزير الخارجية الأمريكي **"مايك بومبيو"** باقتناع عملاء النفط مع إيران بوقف شراء النفط تماما منها، أو بخفضه وقد وقف بعض البلدان بالفعل وإراداته من النفط الإيراني، كوريا الجنوبية واستجابت الهند وأعلنت أنها ستخفض وارداتها.

وجاءت جولة قام بها **"جون بولتون"** مستشار الأمن القومي الأمريكي، في دول القوقاز الجنوبي (جورجيا، أذربيجان، أرمينيا) فهي تشجيع على قطع العلاقات مع إيران بوعود على استثمارات ضخمة وتطوير التكنولوجيا في هذه الدول.[1]

ومن جهة أخرى سعت إدارة **"ترامب"** إلى تأمين نقص النفط عالميا، من جراء العقوبات على إيران، وضمان عدم ارتفاع أسعاره، وذلك بالتنسيق مع دول الخليج، بحيث تعني هذه الأخيرة العجز، وقد استجابت المملكة العربية السعودية وصرح ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" خلال مقابلة مع وكالة **"بلومبيرغ"** في **2018**، بأن: << الرياض ستعوض الفاقد من معروض النفط الإيراني>>.

1-2- العقوبات المالية:

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات مالية على إيران منذ أزمة الرهائن الأمريكان، أي منذ **1979** فقد تم تجميد **12 مليار دولار**، من أموال إيران في البنوك الأمريكية ولم تتحصل عليها إلا بعد وساطة جزائرية، فهذا النوع من العقوبات يستهدف أساسا مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هناك، وهو يصعب إعادة الجدولة للديون المستحقة لإيران، وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها، وكذلك على احتياطها من العملاء الصعبة.[2]

في **2012** تم تجميد الأصول المرتبطة بالحكومة الإيرانية في البنوك الإيرانية، بأمر من الرئيس **"أوباما"**.

كذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعداد قانون خاص بالعقوبات المفروضة على إيران يستهدف نظام البنك المركزي الأوروبي لتسوية المدفوعات المصرفية بين الدول للضغط على هذا البنك

[1] محمد عبد الرحمان يونس العبيدي، **دراسة في العقوبات الدولية على إيران**، " مجلة دراسات إقليمية"، العدد25، 2012، ص58.

[2] مرجع نفسه، ص60.

لمنع الشركات والبنوك الإيرانية من استخدام نظام التسوية الآتية للتحويل السريع عبر أوروبا ويعني أن هذا القانون سوف يصدر عقوبات تنجز معاملاتها المالية مستخدمة نظام **"تارغيت"**.[1]

2- أسلوب الضغط على الدول التي تتعاون مع إيران:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب الضغط على الدول التي تقدم دعم للبرنامج النووي الإيراني، خاصة روسيا بصفتها الدولة الأكثر تعاوناً مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فمنذ الثمانينات أصبحت إيران هي العميل الأول للسلاح الروسي في المنطقة، وتزامن ذلك مع عقد اتفاقية نووية بين روسيا مع إيران لاستكمال محطة **"بوشهير"** النووية، مع تأكيد روسيا لأمريكا بأن هذه الخطوة لن تتيح لإيران إنتاج وتخصيب اليورانيوم وبالتالي صنع القنبلة الذرية.

كما أنه لا يتعارض مع معاهدة نزع السلاح، لكن زعماء البيت الأبيض عملوا على ممارسة الضغط والإغراء على الدول التي كان يقال أنها تصدر عتاد نوويا لإيران من بينها روسيا ، الصين، الأرجنتين، النمسا، أوكرانيا، كوريا الشمالية، جمهورية التشيك وباكستان، ومن الضغوطات على روسيا نجد أنه عام **2000-2003** تقرر فرض مقاطعة أمريكية على **10** شركات روسية بتهمة التعاون مع إيران في مجال التكنولوجيا النووية[2].

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بالضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعمل بكل ما في وسعها للتأثير على مجلس المحافظين في الوكالة من اجل إحالة الملف النووي الإيراني برمته إلى مجلس الأمن الدولي، مستفيدة في ذلك من تقرير مجاهدي خلق بخصوص المنشآت النووية الإيرانية **"ناتانز وأراك"** على أن يستجيب المجتمع العالمي لإدعائها بخصوص البرنامج السرية النووية الإيرانية[3].

ثانيا: الخيار العسكري:

من بين البدائل المطروحة في المفاوضات مع إيران الخيار العسكري، وذلك إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، نتيجة الاختلافات والتصادم بين إيران الداعية بسلمية برنامجها، وبين رؤية الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لمنع إيران للوصول إلى هدفها في امتلاك القنبلة النووية، لأنها تشكل

---

[1] مرجع نفسه، ص61.

[2] – حسام سويلم، **الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها**، تم تصفح الموقع يوم: 2021/06/20، على الساعة 16:45، www.aljazeera.net/knowkdgegate/opinions/2004/10/3/.

[3] رائد حسين حسنين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الاسرائيلي**، (رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، غزة، 2011)،ص20.

خطراً على مصالحها في المنطقة، وإن كان احتمال الضربة العسكرية هو احتمال بعيد جداً لذلك سنتحدث عن بعض المؤشرات حسب المواقف السياسية الدولية:

1- مؤشر الخيار العسكري:

يندرج هذا الخيار ضمن مجموعة من البدائل المطروحة في المفاوضات التي حبرت مع الحكومة الإيرانية امتناع **"ترامب"** الرئيس الأمريكي على الاستمرار في اتفاقية **"لوزان"** فالتباين في رؤية الدول الغربية والدول كروسيا واليابان والبرازيل فرؤية الولايات المتحدة الأمريكية مبنية على الاختلاف الإيديولوجي مع إيران، فالعمل العسكري يكون بدافع الاستعجال والسرعة لمنع إيران من تصل إلى مرتبة الدول القادرة على إنتاج السلاح النووي، تطالب إسرائيل من الولايات تحقيق هذا السيناريو هي من تقوم بذلك[1].

وثمة أكثر من احتمال عسكري لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية يتضمن إحداها خطط فريق العمليات السرية التي تهدف إلى تدمير المواقع النووية الإيرانية وإعطاب أجهزة الكمبيوتر التي لابد منها لواصلة البرنامج النووي، وذلك عن طريق استخدام فرق محدودة العدد من القوات الخاصة ومن معارضين إيرانيين، وهنا نجد أن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف عما قامت به مع العراق، وهذا يدل على حماية مصالحها في المنطقة وحماية إسرائيل والحفاظ على مصادر الطاقة.

وبوصول **"أوباما"** إلى الحكم كانت فترة حكمة تتميز بإرسال إشارات للحوار والمفاوضات، عكس خليفته **"دونالد ترامب"** التي وضعت جميع الخيارات والاحتمالات الممكنة للتعامل مع إيران[2].

رغم أن البرنامج النووي الإيراني قد تم إنشاءه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في زمن الشاه، ولكن قد أصبح خطر تراه الولايات المتحدة الأمريكية، على العالم وعلى أمنها القومي وخطرا أكبر على أمن إسرائيل، لذلك حاولت عرقلت الجهود الرامية لوصول إلى اتفاق مع إيران حول البرنامج النووي، علما أن المفاوضات بين إيران والغرب استمرت من 2002 إلى عام 2015 تكللت في زمن الرئيس أوباما بتوقيع اتفاقية لوزان وعدها انتصار للمجتمع الدولي إلا أم مجيء ترامب للسلطة وانسحابه من اتفاق إذ يرى

[1] – عزيز جيرشيال، **خبرات الإستراتيجية الأمريكية**، "المجلة السياسية والدولية"، اتجاه البرنامج النووي الإيراني، العدد52،2012، ص 38.

[2] – سيناريو جورج بوش، الذي يقضي بضرب المواقع الإستراتيجية الإيرانية، صحيفة الوطن،العدد05، 2004.ص12.

بأنه انتصار لإيران، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي، فبامتلاكه فهي تشكل تهديد على مصالح أمريكا في المنطقة وعلى مكانتها في العالم باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عينت نفسها أنها هي شرطي العالم.

المطلب الثاني: دور المؤسسة الدولية اتجاه الملف النووي الإيراني

أولاً- الاتحاد الأوروبي في الملف النووي الإيراني:

يعتبر الاتحاد الأوروبي واحد من أهم الأطراف الدولية المهمة في المعادلة النووية الإيرانية فقد انتهج منهجاً وسيطا رافضا لتطوير القدرات الإيرانية النووية لما يتيح لها إنتاج الأسلحة النووية ومن جهة أخرى رفضه للتدخل العسكري كحل للأزمة وهذا ما سبق لنا عزم الاتحاد الأوروبي على إظهار استقلاليته وعدم الانصياع للولايات المتحدة الأمريكية وذل لتحقيق أهدافه ومصالحه منها[1]:

1. الحفاظ على المالح الأوروبية في إيران.
2. السعي للتصدي للولايات المتحدة الأمريكية للتفرد في اتخاذ القرارات في الشؤون الدولية مثل قضية العراق **2003**.
3. تبين ما تملكه الاتحاد الأوروبي من قدرات وخبرة سياسية في مواجهة الأزمات وطرق حلها.

فقد اتبع الاتحاد الأوروبي لمواجهة الملف النووي الإيراني سياسة الترهيب والترغيب حيث عند تشدد الموقف الأمريكي وصدور قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في **2003** والذي يمهل إيران فترة زمنية محددة لوقف التخصيب فقد جدد الاتحاد الأوروبي الفرصة السانحة للتدخل وإيجاد المخرج المناسب وبهذا تحصل على المكانة لتبدأ أولى المفاوضات المباشرة مع إيران في فيينا ثم في طهران، وبهذا توصل الطرفان إلى صيغة مقبولة في تلك الفترة هو تنازل إيران عن التخصيب وقبول شروط لوكالة الدولية، والتعاون معها مقابل اعتراف الاتحاد الأوروبي بأحقية إيران في امتلاك التكنولوجيا السلمية وضمان سيادتها[2].

وهنا يأتي دور الاتحاد الأوروبي في كيفية التعامل مع الملف النووي الإيراني ودعمه للحل السلمي ودخول الاتحاد الأوروبي كطرف في المفاوضات إلى أن وصلت إلى اتفاقية **"لوجسمبرغ"** في **2003**، والذي

---

[1] - رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (دمشق: دار الأوائل للنشر، 2006)،ص23.

[2] - عمر سعد سليم الموسوي، **الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 (برلين)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة والاقتصادية، 2017، ص 126.

www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp?function=author&id=137&lang=

وضع أسس لقيادة أوروبية من نوع جديد وهو منع انتشار الأسلحة النووية في العالم بالإضافة إلى عدم ترك سياسة العالم حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية.

ونستطيع القول أن الدور الأوروبي لا يختلف عن الدور الأمريكي كثيراً فالهدف واحد إنما الاختلاف في الأداة فقط، فكلاهما يهدفان إلى عدم وصول إيران إلى اكتساب التقنية النووية لكن أمريكا كانت مصرة على الحل العسكري وهو ما زال قائم رغم إبرام الاتفاق أما الاتحاد الأوروبي فقد فرض دوره المتمثل في الحل السلمي والدبلوماسي للأزمنة النووية الإيرانية وأن ما تم الوصول إليه من اتفاقية عام **2015**، بين لنا دور الاتحاد الأوروبي المهم في حل هذه الأزمة.

ثانياً- دور هيئة الأمم المتحدة في الملف النووي الإيراني

في عام **2006** انتقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بعد فشل المفاوضات الأوروبية مع إيران وهذا ما كانت تخشاه إيران.

جاء أول قرار المجلس الأمن حول هذا الملف في **2006** يحمل رقم **(1696)**، يتضمن إعطاء إيران مهلة شهر واحد لوقف كافة أنشطتها بتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك مجالات البحث والتطوير وإلا فإنها ستواجه عقوبات.

الأمر الذي لم تستجيب له طهران، بعد أقل من ثلاثة أشهر، تبنى مجلس الأمن وبالإجماع قرار رقم **(1737)** ضد إيران في أكتوبر **2006**،والذي اقر مايلي:[1]

- يحظر التجارة معها في مجال الطاقة النووية والصواريخ البالستية.

- يمنع تزويدها بأي نوع من المساعدة في تدريب التقنين أو المساعدة المالية.

- تم تجميد الحسابات الخاصة بشركات وأشخاص مهمين لهم علاقة ببرنامج إيران النووي والصاروخي.

أدانت طهران قرار مجلس الأمن واعتبرته غير شرعي وخارج نطاق سلطة المجلس، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، حيث أصدر مجلس الأمن قرارا جديداً رقم **(1747)** في **23 مارس 2007** بتشديد

[1] اللباز مصطفى، **القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي/روحاني إلى عهد نجاد –لاريجاني-**، "مجلة شرق نامه، القاهرة، العدد08، 2011، ص08.

العقوبات المفروضة على طهران وفق القرار السابق وضم **13** شركة و **15** مسئولا إيرانيا آخرين إضافة إلى أولئك الذين تم تجميد حساباتهم بموجب القرار السابق **(SIRES/1747)**.[1]

في **2008** أصدر مجلس الأمن قراراً آخر ضد إيران رقم **(1803)** لعدم التزامها بالقرارات السابقة ووقفها كافة أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.

في **2010** أصدر قرار رقم **(1929)** والذي يشدد العقوبات بدرجة أكبر، حيث ينص قل أن إيران لا يمكنها أن تبني وحدات جديدة لتخصيب اليورانيوم.

وهو يمنعها من الاستثمار في الخارج في نشاطات حساسة؛ مثل استخراج اليورانيوم وتخصيبه، كما يحظر على إيران شراء ثماني فئات من الأسلحة الثقيلة.

ويوسع القرار مجال عمليات التفتيش في عرض البحر لتشمل الحمولات البحرية المشتبه بها المتوجهة إلى طهران أو القادمة منها.

ثالثاً- دور الوكالة الدولية للعلاقة الذرية تجاه الملف النووي الإيراني

تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور محوري في الملف النووي الإيراني، وهي المكلفة بتحديد ما إذا كانت قد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أم لا.

وقد بدا اهتمام الوكالة الدولية الخاص بالحالة الإيرانية في عام **2003** بعد أم كشفت المعارضة الإيرانية في الخارج عن وجود منشآت نووية لم تبلغ عنها طهران للوكالة، مما أثار القلق من إمكانية وجود مرافق نووية حساسة أخرى غير معلنة.

كما تعرضت الوكالة لعدد من الضغوط من طرف الإيراني والولايات المتحدة الأمريكية، تمثلت في الاتهامات الإيرانية المتكررة للوكالة بالانحياز وعدم الحياد والميل لوجهة النظر الأمريكية في إعداد التقارير الدورية للوكالة عن إيران، بالإضافة إلى الاتهامات الأمريكية للوكالة ومديرها العام بأنهما لا يظهران الشدة اللازمة تجاه إيران وإنهما بمثل هذا الموقف غير الحازم يمنحان إيران الوقت الكافي لمواصلة تطوير برنامجها الصادق إلى امتلاك السلاح النووي، ولكن العلاقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة قد توترت بعد إعلان المجلس القومي للمقاومة في إيران المعرض في **2002**، امتلاك إيران

[1] خير الله جلود، **موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني 2010/2002**، " مجلة دراسات إقليمية"، العراق، العدد 24، 2011،ص65.

برنامجا نوويا سرياً، فما كان من الرئيس "محمد خاتمي" إلا أن أعلن في **2003** عبر التلفاز الإيراني، امتلاك إيران مفاعل نتانز وغيرها من المفاعلات، ودعا الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارتها.

قامت الوكالة الدولية بالعديد من الزيارات إلى إيران في **2003**، وقد صدر منها العديد من التقريرات، التي بموجبها أصدرت الوكالة العديد من القرارات منها: [1]

1- إعطاء إنذار أقصاه شهد أكتوبر **2003** لتكشف إيران عن برنامجها النووي.
2- **2005** تحذير إيران من إحالة ملفها إلى مجلس الأمن ما لم تلتزم بقرارات الوكالة.
3- **2006** إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لتعلن إيران عن تطبيق البروتوكول الإضافي.

في **2011** أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحداً وثلاثين تقريرا حول الملف النووي الإيراني، كان أخرها في نوفمبر **2010** تضمن بأن: إيران لم تقدم التعاون اللازم لتمكين الوكالة من التأكيد من أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية.[2]

والنزاع بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران فهو نزاع سياسي، خاصة وأن الوكالة الدولية قد أعلنت في وقت لاحق أن اختيارها تؤكد أن أقوال إيران صحيحة بشأن وجود جسيمات اليورانيوم عالي التخصيب فقد كان مصدرها آلات ومعدات استوردتها إيران من باكستان، وهذا الخلاف بين الوكالة وإيران تحركه أطراف معارضة لامتلاك إيران الطاقة النووية.

إن ما نلاحظه عن تعامل الاتحاد الأوروبي مع الملف النووي الإيراني، أنه أكثر مرونة من نظيره الأمريكي، وخلف هذه المرونة نجد دوافع تطمع الدول الأوروبية لتحقيقها، أولا أن يكون لها دورا في قضية حساسة مثل الملف النووي الإيراني لكي تستفيد منه، أما من ناحية الطبيعة السياسية الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف أدواتها مثل الدبلوماسية الاقتصادية، ورغم هذا فهناك بعض الانقسامات في داخل الاتحاد الأوروبي، مثلا فرنسا تميل لاحتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية وذلك لأن فرنسا لديها استثمارات في إيران بمليارات الأورو، وليس من مصلحتها عدم استقرار الأوضاع في إيران، على عكسها ألمانيا فهو بين دبلوماسية فرنسا وتعنت أمريكا في قراراتها، فهي الأخرى لها استثمارات في إيران.

---

[1] معمر عطوي، **البرنامج النووي الإيراني الوقت والتخصيب معا**، "مجلة مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع"، بيروت، العدد136، 2010،ص44.

[2] معمر عطوي، المرجع نفسه، ص46.

وفي الأخير نستخلص أن موقف الاتحاد الأوروبي السلمي ليس حبا في إيران وإنما تأمينا على مصالحها.

أما عن دور هيئة الأمم المتحدة والمتمثل في مجلس الأمن اتجاه الملف النووي الإيراني، هو فرض العقوبات خاصة الاقتصادية من أجل الحد من قدرة إيران على تطوير برنامجها النووي، وتجفيف المنابع المالية لتمويل هذا البرنامج.

أما عن الوكالة الدولية للطاقة في الملف النووي الإيراني فهي كمراقب لتطور البرنامج النووي أي يقتصر دورها على رفع التقارير لمجلس الأمن ونتيجة لهذه التقارير يتم تحديد نوع العقوبات.

المطلب الثالث: دور دول الجوار الإقليمي تجاه الملف النووي الإيراني

أولاً- دور دول الخليج تجاه الملف النووي الإيراني

كان من المفروض أن يكون دور دول الخليج في الملف النووي الإيراني دورا هاما ورئيسياً وذلك للتقارب الإستراتيجي والديني، وذلك بإقناع إيران بالتخلي عن فكرة استكمال دورة تخصيب اليورانيوم، ولكن إلى الآن لا تزال دول الخليج على هامش تنفيذ هذا الهدف.

وإذا تطلعنا إلى دور مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات الدولية بشأن إيران فنلاحظ أنها تلتزم الصمت بل ترفض انتهاج أسلوب التصعيد مع إيران، وهي بذلك تساند الحل السلمي للأزمة وتدعو إليه من خلال المؤتمرات فقد تصدرت قضية التسلح النووي أجندة عمل مجلس التعاون في قيمته السادسة في أبو ظبي **2005**.[1]

وفي قمته الواحدة والثلاثين عام **2010** أن على ضرورة إبداء مجلس التعاون الخليجي نوايا حسنة اتجاه إيران وتشجيع المحادثات بين الدول الغربية وطهران للتوصل لحل سلمي للأزمة.

بالرغم من قلق بعض دول الخليج من امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يمكن أن يمنح الأفضلية لإيران في منطقة الخليج العربي، إلا أنها ضد تصعيد الأزمة المحافظة على علاقات الجوار ودعوة لحل سلمي يرضي جميع الأطراف والمطالبة بشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً- دور إسرائيل في الملف النووي الإيراني:

إن دور إسرائيل في الملف النووي الإيراني يعود لأكثر من عقد من الزمن، حيث برزت إسرائيل في طليعة الجهود الساعية إلى فضح، ومنع قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية، فقد أوضحت إسرائيل

[1] البدراوي مغازي، **النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي**، "مجلة آراء الخليج"، الكويت، العدد17، 2006، ص58.

موقفها من خلال التهديدات باستخدام القوة العسكرية، ودعم فرض المزيد من العقوبات الدولية، وعمليات التخريب والاعتبارات المزعومة لعلماء نوويين إيرانيين، بأنها لن توافق على أن تكون إيران مسلحة نووياً، وصرح رئيس الوزراء **"بنيامين شنياهو"** بوضوح بأنه يعتبر أن إيران تشكل تهديدا وجودياً لإسرائيل،. ومع أن صانعي القرارات الإسرائيليين يرون بان إيران القادرة نوويا تشكل تحديا غير مقبول لإسرائيل وللاستقرار الإقليمي.[1]

وإسرائيل هي من أشد المعارضين للمفاوضات النووية مع إيران التي أدت أساساً إلى عقد اتفاق نووي انتقالي في نوفمبر **2013** بين إيران وبما يسمى بمجموعة دول الخمسة+1 (5P+1) أي ألمانيا والأعضاء الخمسة في المجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهم الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة[2].

ثالثاً- الدور التركي اتجاه الملف النووي الإيراني

لم تتوانى تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عن لعب دور إقليمي يتناسب مع حجمها وموقعها الجيواستراتيجي، وهو الذي وضع عدة تحديات أمامها، ومن أبرز هذه التحديات الملف النووي الإيراني لاسيما في ظل التنافس الإقليمي بينهما والذي عززه تباين المصالح واختلاف وطبيعة النظامين الحاكمين في الدولتين المتجاورتين، أو بفعل نماط تحالف الدولتين إقليميا ودولياً الأمر الذي رسخ الافتراق بدل الالتقاء، ويمكن القول أن القطبية النووية الإيرانية وضعت تركيا في مأزق إستراتيجي، فهي من ناحية ترفض الحرب الأمريكية على طهران في حالة حدوثها، لما سيترتب عنها من فوضى تضاعف الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة سوءا أو تدهورا، ومن ناحية ثانية قد لا تستطيع على تحمل نتائج افتراق سياستها مع الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه الحرب أو امتلاك إيران أسلحة نووية[3].

لأن الإيرانيين يسوقون برنامجهم النووي على أنه بغرض توليد الطاقة الكهربائية، وعلى هذا الأساس فإن الحكومة التركية اتخذت خطوات خلال السنوات الماضية وأهمها:

1- رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ عام **2006**.

---

[1] الخالدي حمد عدنان، **التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربي**،(رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2006)،ص12.

[2] حمادة أمل، **الملف النووي لسياسة الخارجية الإيرانية**، " مجلة مختارات إيرانية"، القاهرة، العدد39، 2003، ص50.

[3] - ممدوح حامد عطية، **الصراع النووي في قارة آسيا**، ط1، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010)، ص 280.

2- التوسط بين إيران والغرب، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل لحل الأزمة النووية الإيرانية عام **2010**.

3- تحدي العقوبات الأمريكية الأوروبية التي فرضت على إيران في عام **2010**، والتصويت ضد قرار عندما كانت أنقرة عضوا في مجلس الأمن.

لم يسبق للحكومة التركية أن اعترضت على ضرورة الحصول إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولم تعترض كذلك على حق إيران في تخصيب اليورانيوم محلياً، هذا ما تشتبه تصريحات وزير الخارجية التركي السابق **"أحمد داود أوغلو"** أن بلاده على استعداد للعب دور الوسيط بين طهران وعواصم الدول الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني حيث قال << إن تركيا تدعم استخدام إيران للطاقة النووية السليمة>>[1].

[1] - مهدي بركلات، **تركيا تعرض وساطتها في برنامج إيران النووي**، "مجلة الشؤون الدولية"، بيروت،العدد38، 2010، ص54.

المبحث الثالث: سيناريوهات الملف النووي الإيراني

إن في ظل حالة التعقيد والغموض الذي يكتنفه البرنامج النووي الإيراني، ومحاولة رؤية مستقبل هذا البرنامج، لا سيما وأنه مستقبل يحمل عدة احتمالات، مع ما تشهده عملية المفاوضات من تذبذب يصعب الوقوف عند سيناريو واحد تنتهي عنده قرارات نهائية بشأن الملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: سيناريو العقوبات الاقتصادية

يعتبر سيناريو العقوبات الاقتصادية، هو أقل تكلفة بالنسبة للدول الكبرى، والأكثر نجاعة وفاعلية في تحقيق الأهداف المرجوة، فنجد أن الدول التي فرضت عليها عقوبات اقتصادية كانت لها نتائج على سبيل المثال العراق ومن نتائجه افكك نظام الرئيس **"صدام حسين"** وذلك لرفض الشعب له، مما أدى إلى تسهيل غزوا العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[1]، سنة **2003** لهذا يمكن اعتبار فرض عقوبات اقتصادية عل إيران الخيار الأنسب للولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الراهنة.

في هذا السيناريو تعود الولايات المتحدة الأمريكية، في زيادة فرص العقوبات الاقتصادية على إيران مع عدم إلغاء سلة الحوافز، واشتراط أمن إسرائيل وعدم مواجهة تعنت إيران، لأن هذه الأخيرة تواجه التشدد بالتشدد والتهدئة بالتهدئة، وهذا في إطار تطبيق سياسية **"العصا والجزرة"**.

وبعد خروج الرئيس الأمريكي السابق **"دونالد ترامب"** من الاتفاقية النووية، ربما لدى إدارة **"بايدن"** متسع من الوقت وفرصة لمعالجة التهديدات التي تمثلها إيران وإقليمياً، وإذ أرادت الإدارة الأمريكية الحالية الوصول إلى نتائج وجب عليها الجمع بين الردع الإقليمي وتكثيف الضغوط والعقوبات، مع عدم استبعاد خيار تغيير النظام ودفع عملية التغيير، لاسيما أن النظام يعاني إنهاكا كبيراً من جراء إستراتيجية الضغوط القصوى، ويواجه صعوبات في تطوير نفوذه نتيجة شح المواد المالية واستهداف الكوادر القيادية، مثل: اغتيال قاسم السليماني.

ففي عام **2010**، تمكنت الولايات المتحدة من التصويت على توسيع العقوبات على إيران في الأمم المتحدة بتأييد موسكو وبكين، على الرغم من المحاولة الدبلوماسية في اللحظة الأخيرة من إيران

[1] - مركز الجزيرة للدراسات، مآل العقوبات على إيران، مقال متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NRI/escers/ E6BOCA7B.BAkljigs/544312.

بالاعتماد على تركيا والبرازيل، العواقب بالنسبة لإيران هي انخفاض كبير في التجارة مع الدول الغربية وهو عائق إضافي يكبح تنمية اقتصادها[1].

ومن ناحية أخرى فإنه ليس بمقدور مجلس الأمن فرض العقاب الاقتصادي الأقصى على طهران وهو حظر وصول النفط والغاز الإيرانيين إلى الأسواق الدولية، سيؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار البتروكيماويات، وهذا ما لا تريده أية دولة صناعية في العالم.

فمن ناحية نجد أن المجتمع الغربي بصفة عامة والإتحاد الأوروبي بصفة خاصة يوافق على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السليمة، مع استمرار إسرائيل لممارسة سياسية الاحتكار النووي، والسماح بتخصيب اليورانيوم داخل إيران، لكن شرط أن يكون هذا التخصيب مفيدا أو محدوداً، وعلى إيران قبول مجموعة من الشروط التي تقترن مع تخصيبها لليورانيوم، وأهمها السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش مفاجئ وصارم، وعدم السماح لإيران بالقيام بعمليات تخصيب خارج أراضيها، وهو ما نص عليه اتفاق أفريل 2015[2].

المطلب الثاني: سيناريو العمل العسكري

إن استمرار إيران في العمل على تحقيق هدفها الإستراتيجي في التحكم الكامل واكتساب التكنولوجيا النووية، وفشل جميع الحلول الدبلوماسية في إيجاد مخرج يرضي جميع الأطراف سواء الدولية أو الإقليمية، فمن الخيارات التي يمكن أن نتجه إليها الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل خاصة بعد الأحداث الأخيرة بينها وبين إيران وتبادل التهديدات بالعمل العسكري، لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة، فغزو العراق دليل على أن الولايات المتحدة ليست بحاجة للشرعية الدولية عندما يتعلق الأمر بأمنها القومي وبحمايته وحماية مصالحها، فهي تتجاوز كل القوانين الدولية، وكما سبق أن ذكرنا إسرائيل أيضا مستعدة لفعل أي وشيء لحماية آمنها كما سبق وأن قامت بذلك عندما دمرت المفاعل العراقي **"أوزيراك"**، خاصة في ظل وصول قيادة جديدة إلى إسرائيل تتبنى هذا التوجه وبقوة والمتمثل في رئيس الوزراء الإسرائيلي **"نفتالي بنيت"**، وفي المقابل نجد الرئيس الإيراني "حسن روحاني" الذي يدعم

[1] - وليد كاصد الزيدي، **تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة**، "مجلة مدارات الإيرانية"، العدد 01، 2018، ص 67.

[2] - نور الدين دخان، **التهديد النووي الإيراني وتأثيره في الأمن**، "مجلة العلوم الإنسانية"، العدد 04، 2016، ص 240.

على امتلاك التكنولوجيا النووية بأي ثمن، هذه المؤشرات تقودنا إلى الاعتقاد بأن المواجهة العسكرية هي مسألة وقت.[1]

والخيار العسكري للحرب الوقائية ضد إيران هو المفضل من بعض جماعات صانعي القرار الأمريكي، وهي تدعوا إلى موقف عتيق عنيف تجاه دولة تعتبر معادلة وتشجع الإرهاب وتزيد الإضرار بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية، وكذلك السلام في الشرق الأوسط والعالم، لذلك فإن البرنامج النووي الإيراني هو المبرر الرئيسي للمدافعين عن الحرب الوقائية أن ستقضي إلى سقوط الأنظمة الديكتاروية في المنطقة وفتح الطريق غلى الديمقراطية والليبرالية الأخلاقية والاقتصادية في الشرف الأوسط.

مع ذلك يدرك عدد من الخبراء الأمريكيين، أ،أ الحرب على إيران تنطوي على مخاطرها هائلة منها:[2]

1- تهديد لهيبة القوات المسلحة الأمريكية، لأن المواجهة العسكرية ستؤدي إلى خسائر بشرية ومادية.
2- غيران لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما تعرضت لهجوم عسكري، سواء كان ضد أهداف محددة أو واجهت حرباً شاملة، فهذا الهجوم سيواجه ردة فعل مضاد، ليس من إيران وحسب بل ومن حزب الله في الجنوب اللبناني الذي يمتلك قدرات صاروخية يصل مداها إلى إسرائيل.
3- مهاجمة أهداف إسرائيل وأمريكية في كل أنحاء العالم من قبل إيران، منها القواعد الأمريكية في الخليج العربي، الفارسي، وهذا كفيل بتفجير الوضع في الشرق الأوسط.

إغلاق مضيق "هرمز" من قبل إيران، وينتج عنه إعاقة نقل ما يقارب ثلث صادرات النفط العالمية يوميا بحراً[3].

تعريض السعودية والكويت ونفط الشرق الأوسط كله للخطر، وينتج عنه ارتفاع في سعر النفط مما سيلحق الضرر باقتصاديات الدول.

المطلب الثالث: سيناريو الحل التفاوضي

إن الغاية من المفاوضات هو التوصل إلى حل نهائي يضمن سليمة البرنامج النووي الإيراني، مع التزام إيران بعدم السعي لتطوير أسلحة نووية، وقبول الكشف عن نشاطاتها النووية في مختلف المنشآت

[1] حسام سويلم، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] حسام سويلم، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3]- U.S.Energy, Information Administration,New York,vol25, 2011,p.85.

وإجراءات تجميدها، وقبول عمليات التفتيش التي يتولاها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولقد أكدت إيران حقها الكامل باستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، ولقد كان الأوروبيون يرون ضرورة طرح ملف حقوق الإنسان في إيران ضمن المحادثات النووية التي على إيران أن تقبل بها قبل رقع العقوبات عنها[1].

إن العملية التفاوضية النووية معقدة وتجري في جولات طويلة ومتقلبة إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى، فإيران ترى في المفاوضات المجال الطبيعي لتخفيف حدة التوتر ورفع العقوبات عنها، والدول الغربية ترى في الخيار الدبلوماسي أفضل حل لأزمة الملف النووي الإيراني، وتكمن صعوبة تحقيق هذا السيناريو في:[2]

1- التباين العميق بين وجهات نظر المتفاوضين حول البرنامج النووي الإيراني، أي يبين رؤية إيرانية ترى فيه جزءاً من نهضة علمية كبيرة وبين رؤية قريبة لا ترى فيه أكثر من برنامج نووي كبير.
2- وجود عناصر محلية وأخرى دولية تسعى للحيلولة دون الوصول إلى اتفاق نهائي منها التيار الديني المحافظ دولياً إسرائيل.
3- المخاوف الأوروبية من أي تصعيد عسكري سينعكس على المنطقة بالسلب، ولا يوجد خيار أفضل من الحوار مع إيران وذلك سيسهم إلى عودة الأمن والاستقرار.
4- انتشار الفوضى في المنطقة سيسهم في تنامي المنظمات الإرهابية المتطرفة.
5- مصالح الدول الأوروبية والدول الكبرى؛ مثل الصين وروسيا تقتضي عدم تدمير إيران.

بالرغم من استجاب الولايات المتحدة الأمريكية أثناء رئاسة **"دونالد ترامب"** من الاتفاق النووي، إلا أن إيران لا يمعنها العودة من التفاوض بصيغة جديدة حول برامجها النووي وذلك مع إدارة جديدة غير إدارة **"ترامب"** سيكون سيراً للتوصل إلى اتفاق يضع شروطاً متكافئة، بشرط أن بالترفع الجزئي أو التدريجي للعقوبات المفروضة عليها، ففي ظل العقوبات تكبدت إيران خسائر كبيرة أضرت بأنشطتها الاقتصادية[3]. ومن كل ذلك فقد بات واضحا أن كل الأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني ترغب في العودة للتفاوض من أجل تفادي أي توتر ممكن أن يؤدي إلى نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران.

[1] - أسعد منصور، تباين الموقف الأمريكي والثلاثي الأوروبي، حول الملف النووي، صحفية الراية، 2015.

[2] محمد سعيد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] نورا الحفيان، **مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2019)،ص07.

خلاصة الفصل :

كحوصلة لما تطرقنا إليه في هذا الفصل فقد مر البرنامج النووي الإيراني بعدة مراحل منذ بداياته حيث استمرت إيران في مسعاها لامتلاك التقنية النووية عبر مختلف مراحل إدارتها ، وما يلفت الانتباه أن البدايات كانت بمساعدة غربية ، وقد مرت بمراحل يمكن تقسيمها إلى مرحلة الشاه 1954-1978 و فيه تم إحداث البنية الأساسية للبرنامج .مرحلة ما بعد سقوط الشاه 1979-1987 و تميزت هذه المرحلة بإهمال النظام الإسلامي الجديد البرنامج لاقتناعه بعدم الفائدة منه، مرحلة ما بعد الحرب مع العراق 1988-2002 و ظهرت فيها إعادة بعث البرنامج النووي.المرحلة الحالية، و ظهر فيها البرنامج النووي الإيراني أكثر تطوراً .

تهدف إيران من خلال تنفيذ برنامجها النووي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية و الإستراتيجية إضافة إلى الهدف الاقتصادي لكن البرنامج النووي الإيراني قد واجه عدم قبول من قبل الدول الكبرى و التي اتخذت مجموعة من الآليات ، وقد كان هناك تباين بين آليات الدولية و الإقليمية، فالآليات الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تسعى من أجل منع البرنامج النووي الإيراني بكل الوسائل و الطرق ، بذريعة أنه يضر بالاستقرار في منطقة الشرق غ، و عليه يجب فرض عقوبات على إيران، ومن جهة أخرى نرى أن الجهود الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني أكثر مرونة ، فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية و توظيف الأدوات و الخيارات الاقتصادية ، أما عن دور وكالة الدولية للطاقة الذرية فيبقى تقني محض من أجل عدم الوقوع في الأخطاء و تأسيس قراراتها و بالتالي الحياد و الموضوعية ، أما عن دول الجوار الإقليمي، والمواقف العربية و بالخصوص دول منطقة الخليج العربي فهي تدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

خاتمة

الخاتمة

في نهاية بحثنا هذا حول تأثير الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الإيرانية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج :

أن الدبلوماسية هي علم و فن إدارة العلاقات الدولية و تحقيق مقاصد الدولة على الساحة الدولية، و قد بدأ الاهتمام بالدبلوماسية من قبل الدول من خلال اعتبارها الأداة الرئيسية في القضاء على الخلافات الدولية.

امتازت الدبلوماسية في حلحلة الخلافات الناشئة بين الدول و ذلك من خلال استخدام وسائل قانونية و سياسية و أدوات منها الدبلوماسية الاقتصادية ، و التوصل إلى حلول للمشاكل العالقة بين الدول ..

تعد الدبلوماسية الاقتصادية كأداة اقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، و تستخدم هته الأخيرة أطراف دولية قوية تضغط بها على أطراف أقل قوة ، بغية تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، فهي تعد الإطار التنظيمي لهذه العلاقات بين الدول ، من أجل تحصيل مكانة اقتصادية عالمية .

تجتهد الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير الشركات الاقتصادية و التعاون بين الدول بغية تفادي الدخول في صراعات اقتصادية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة .

للدبلوماسية الاقتصادية أدوات منها ما تطبقه الدولة على اقتصادها اي داخل الدولة ، و منها ما تطبقه الدولة على اقتصاديات الدول الأخرى ، في تشجيع السياسات الاقتصادية القائمة على التبادل التجاري في مجال التصدير و الاستيراد ، و تقديم الإعانات المالية تتضمنها المنح و القروض و التعاون المالي و الاقتصادي و شطب الديون ، أما دبلوماسية العقوبات الاقتصادية فهي تتمثل في حظر الإعانات الاقتصادية و مقاطعتها ، بالإضافة إلى فرض العقوبات الاقتصادية ، فتستخدم هذه الأنواع على الهدف المراد الوصول إليه .

أن المكانة الإستراتيجية التي تستحوذ عليها إيران خولتها أن تصبح قوة عالمية و إقليمية بارزة في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الموقع الجيوبوليتيكي الذي تحظى به ، بفضل ما تمتلكه من تنوع في جغرافيتها من إطلالتها البحرية على مضيق هرمز وتنوع في الأقاليم النباتية ، كما تتميز بتعداد سكاني ضخم و اختلاف في القوميات و العرقيات ، لعب هذا التباين العرقي و الديني في إيران دوراً في إفراز ثقافة إيرانية مميزة مكنتها من استخدامها كقوة مؤثرة لها .

الخاتمة

تعد المقاربات النظرية إحدى أهم الأدوات لتحليل الظواهر السياسية حيث استطاعت تحليل وتفكيك العلاقات الدولية وبناء استنتاجات واستشراف لأي ظاهرة سياسية.

لقد استحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، و الذي مثل اهتمامه بالطاقة النووية جزءا من جهوده الرامية إلى تحويل ايران قوة إقليمية ، و تواصل هذا الاهتمام بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 ، رغم تعثره في بعض الفترات ليبقى طموحا قوياً يدفع بإيران إلى المطالبة بأحقيتها في امتلاك الطاقة النووية . .

و يعد الملف النووي الإيراني من أبرز المسائل التي أثارت جدلا واسعا على مستوى المجتمع الدولي ،نجد أن هناك تباين بين مواقف والآليات الدولية و الإقليمية إزاء الملف النووي الإيراني، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة التشديد و الرفض التام لامتلاك إيران للسلاح الاستراتيجي ، فإن الموقف الأوروبي يتميز بالمرونة ، و صولا إلى المواقف العربية عموماً و الخليجية خصوصا التي تدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، و تحت مظلة مجلس الأمن الدولي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية النفاذ عبر مرحلتي المفاوضات و العقوبات إلى هامش الحصار و الضغط السياسي ، لمنع إيران من استخدامها للطاقة النووية للأغراض غير سلمية ، لكن هاتين الأخيرتين لم وتمكنا من إيجاد حل نهائي لازمة الملف النووي الإيراني.

و قد تناولنا في هذا البحث دراستنا لمستقبل الملف النووي الإيراني ، و طرحنا عدة سيناريوهات مستقبلية فهي بين العقوبات الاقتصادية، أي فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية ، وبين العمل العسكري ، أي القيام بعملية عسكرية ضد إيران كما حصل مع العراق ، و لكن هذا أمر مستبعد و ذلك النتائج الوخيمة للأطراف المشاركة و لإيران و على منطقة الشرق الأوسط ، وبين سيناريو الحل التفاوضي ، و هو الاحتمال الكبير و الجيد للأزمة الإيرانية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط2،، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1989.

2- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط3، بيروت: المؤسسة الأبحاث العربية، 1989.

3- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية،ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،1971.

4- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في النظريات المعاصرة، السلمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

5- بترن نردي، مترجما، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ط 1، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000.

6- برنار أوركاد، جغرافية إيران السياسية، تر: فاطمة علي خوجة، ط1، عمان: دار أرمان كولن، 2012.

7- بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، تر: سعيد صبار، ط1، القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000.

8- بيغمان جيفري، الدبلوماسية المعاصرة، تر: محمد صفوت حسن، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2016.

9- جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: علي مسعد، ط1، الرياض: دار العبيكان للنشر،2007.

10- خليل حسين، التنظيم الدبلوماسي، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

11- خليل حسين، العلاقات الدولية: نظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، ط 3 (لبنان: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.

12- د. السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، ط2، القاهرة: عالم الكتب للنشر 38 عبد الخالق ثروت، 1997.

13- رائد حسن زغير، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغيرات في العالم العربي، ط1، العراق: مركز العراق للدراسات، 2014.

14- زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، بيروت: طرابلس، دار الجيل، 2008.

15- سموحي فوق العادة، معجم المصطلحات الدبلوماسية والشؤون الدولية، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.

16- سهيل حسن فتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

17- صلاح خياط، معجم مصطلحات الدبلوماسية، ط1، عمان: دار النشر والتوزيع، 2009

18- ضاري سرحان حمدان، سياسة إيران تجاه دول الجوار، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011.

19- طلال عربسي، الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، ط 1، لبنان : بيروت ، دار الصافي، 2006.

20-عبادة محمد تامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سوريا، لبنان نموذجا)، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2008.

21- عبد المنعم نيفين، صنع القرار في إيران، الإمارات: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

22- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

23- عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الإعلامي للثورة الإيرانية وأثره على العلاقات الخارجية، ط 1، القاهرة: والبحوث الإنسانية والاجتماعية 2006.

24- علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها تطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

25- علي عبد القوي الغفاري، الدبلوماسية القديمة والمعاصرة، سوريا: دار الأوائل، 2016.

26- عماد حبيب دويلات، الدبلوماسية الاقتصادية، ط1، اللاذقية: دار المرساة، 1996.

27- عمر الشيخ، البرنامج النووي الإيراني النشأة والتطور،تركيا: اسطنبول، الدراسات السياسية، 2019.

28- فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992.

29- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2009.

30- كينيت كاترمان، الحرس الشوري الإيراني، نشأته وتكوينية ودوره، ط3 ، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

31- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1998.

32- محمد الصادق إسماعيل، إيران من الشاه إلى نيجاد، القاهرة: العربي للتوزيع والنشر، د س ن.

33- ممدوح حامد عطية، الصراع النووي في قارة آسيا، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010.

34- النبالي عبد الله، الحياة السياسية في إيران، العراق: د م ن، 2003.

35- هيثم فياض، جيوبوليتيك إيران قلعة حصينة على قمم الجبال، ط1، مركز إدارة الدراسات والاستثمارات، 2016.

36- وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.

37- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن الروحاني، ط 1، لبنان: بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

المذكرات

1- الخالدي حمد عدنان، **التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربي**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2006.

2- رائد حسين حسنين، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الاسرائلي**، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

3- عبد العزيز الخليلي، "**النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**"، مذكرة ماجستير للدراسات الدولية، فلسطين، جامعة بيرزنت، تخصص علاقات دولية، 2018

الجرائد والمجلات

الجرائد

1- أسعد منصور، تباين الموقف الأمريكي والثلاثي الأوروبي، حول الملف النووي، صحفية الراية، 2015.

المجلات

1- أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، "مجلة مختارات إيرانية"، القاهرة، العدد61، 2005.

2- آمال الزرنير، السياسة الخراجية بين تطبيق نظرية الفقيه وتطبيق العامل الشيعي، مجلة آراء حول الخليج، العدد94، مركز الخليج للأبحاث، 2012.

3- حمد عباس ناجي، **هل تؤثر الانتخابات الإيرانية في توجهات السياسة الخارجية**، "مجلة مختارات إيرانية"، القاهرة، العدد78، 2006.

4- دنيا جواد، " الدور الإقليمي العراقي .... رؤية في الثوابت الإستراتيجية"، المجلة السياسية والدولية، بغداد، العدد15، 2010، ص211.

5- اللباز مصطفى، **القرار النووي الإيراني من مرحلة خاتمي/روحاني إلى عهد نجاد –لاريجاني-**، "مجلة شرق نامه، القاهرة، العدد08، 2011.

6- محمد السعيد عبد المؤمن، قراءة في الخلاف الإيراني حول المشروع النووي: ماذا بعد إعادة نشر **رسالة** الخميني يوقف الحرب الإيرانية العراقية، " مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد 76، 2006.

7-محمد ساحيمي، "برنامج إيران النووي: تاريخه والحاجة إليه"، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد40، 2003.

8- عزيز جيرشيال، خبرات الإستراتيجية الأمريكية، "المجلة السياسية والدولية"، اتجاه البرنامج النووي الإيراني، العدد2012،15.

9- فوزي درويش، العلاقات الأمريكية الإيرانية- تحديات الواقع وآفاق المستقبل، دورية مختارات إيرانية، العدد 51، 2004.

10- محمد عبد الرحمان يونس العبيدي، دراسة في العقوبات الدولية على إيران، " مجلة دراسات إقليمية"، العدد25، 2012.

11- وليد كاصد الزيدي، تطورات الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، "مجلة مدارات الإيرانية"، العدد 01، 2018.

12- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن الروحاني، ط 1، لبنان: بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

البحوث والدراسات

1- عبد الحميد مشري، **الدبلوماسية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010/2009.

2- محمد مهدي شنين، **السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربين**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

باللغة الأجنبية

1- Jolil Rochandel, Iran, Nuchear Techruology and, International, security, ethe itanian journal of International affairs, 1996.

-2k en s prague, time, space, reality and the cosmos the four universals of Moreno's philosophy.

-3Frank, M Russel, **theories of international Relation,** New York: 1936.

4-Volter ritterberg, « approaches to the study of foreign poliey derived from international relations theories », tubing avbeitspapier zun international politik and friedensforschung, working paper,n46.

المواقع الالكترونية

1- وكالة الأنباء الطلبة الإيرانية، إيران الأولى إقليميا في إنتاج العلوم الزراعية، تاريخ الإطلاع: 2021/06/26 متحصل عليه من:

http://isna.ir/ar/news/92012710036/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84.com

الورقة العرقية في إيرانية، تاريخ التصفح 4 جوان 2021

http://www.zahran.org/vb/zahran1364.htm/

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر والعرفان	-
الإهداء	-
مقدمة	-
خطة الدراسة	-
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	-
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية	9
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية	9
المطلب الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية	12
المطلب الثالث: علاقة الدبلوماسية بالمفاهيم ذات الصلة	15
المبحث الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	17
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية	17
المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية	18

المبحث الثالث: إيران دراسة جيوإستراتيجية	23
المطلب الأول: المحدد الجغرافي والبشري لإيران	23
المطلب الثاني: المحدد السياسي والعسكري لإيران	29
المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي الإيراني	35
المبحث الرابع: مؤسسات صنع القرار ومحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية	41
المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية	41
المطلب الثاني: محددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية	45
المبحث الخامس: المقاربات النظرية للسياسة الخارجية	49
المطلب الأول: المقاربة النيو واقعية	49
المطلب الثاني: المقاربة النيو ليبرالية	52
المطلب الثالث: نظرية الدور في السياسة الخارجية	54
المطلب الرابع: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية	57
خلاصة الفصل	60
الفصل الثاني: الاستراتيجيات الدولية والإقليمية لحل الأزمة الإيرانية	

تمهيد	61
المبحث الأول: ماهية البرنامج النووي الإيراني	62
المطلب الأول: كرونولوجيا البرنامج النووي الإيراني	62
المطلب الثاني: تطور البرنامج النووي الإيراني	64
المطلب الثالث: موقف القوى السياسية والشعب الإيراني من البرنامج النووي	67
المبحث الثاني: الآليات الدولية والإقليمية في معالجة الملف النووي الإيراني	71
المطلب الأول: آليات الإدارة الأمريكية في معالجة الملف النووي الإيراني	71
المطلب الثاني: دور المؤسسة الدولية اتجاه الملف النووي الإيراني	76
المطلب الثالث: دور دول الجوار الإقليمي تجاه الملف النووي الإيراني	80
المبحث الثالث: سيناريوهات الملف النووي الإيراني	83
المطلب الأول: سيناريو العقوبات الاقتصادية	83
المطلب الثاني: سيناريو العمل العسكري	84
المطلب الثالث: سيناريو الحل التفاوضي	85

خلاصة الفصل	87
الخاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفـحة
01	**يمثل طول السواحل الإيرانية البحرية**	25
02	**يمثل الحدود البرية لإيران**	25
03	**يمثل التطور التاريخي للمجتمع والدولة في إيران**	27
04	**الدين في إيران**	29
05	**الصواريخ الإيرانية**	34
06	**يمثل تطور إنتاج النفط والغاز والاحتياطات الإيرانية**	36
07	**المفاعلات النووية الإيرانية**	67

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	**الموقع الجغرافي لإيران**	**24**
02	**النمو الديمغرافي في إيران**	**28**
03	**المناطق النووية الإيرانية**	**38**

فهرس المخططات

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
(01)	السلطة السياسية في إيران	31
(02)	أفكار الواقعية الجديدة	50
(03)	الأفكار الأساسية للمقاربة النيوليبرالية	52
(04)	أبعاد الدور الخارجي للوحدة الدولية	56
(05)	مراحل صنع القرار	58

الملخص :

جاءت دراستنا المعنونة بالدبلوماسية الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية ، من أجل دراسة و تحليل جل الاستراتيجيات الدولية و الإقليمية لحل الأزمة الإيرانية ، و مختلف الآليات التي تم تطبيقها تجاه الملف النووي الايراني، فلقد لاحظنا أن هناك اختلاف بين الإتجاه الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الايراني، و ذلك بفرض عقوبات و التهديد لاستعمال القوة العسكرية ، و الإخلال بالاتفاقيات خاصة بعد خروجها من اتفاق 5+1 في فترة حكم دونالد ترامب ، و بين الإتجاه اللين الذي تنتهجه الدول الأوروبية ، وهو الحل الدبلوماسي السلمي ، و بالرغم من هذه الاستراتيجيات التي تتبعها كل الدول تجاه الملف النووي الايراني، الأمر الذي يقودنا لطرح تساؤل بالاخير هل يوجد هناك حل او استراتيجية لحل أزمة الملف النووي الايراني نهائيا ؟

Abstract :

Our study, entitled Economic Diplomacy as a Tool for Iranian Foreign Policy, was to study and analyze most international and regional strategies to resolve the Iranian crisis. And the various mechanisms that have been applied towards the Iranian nuclear file, we have noticed that there is a difference between the direction taken by the United States of America towards the Iranian nuclear file, by imposing sanctions and threatening the use of military force ; And to violate the agreements, especially after they left the 5+1 agreement under Donald Trump, and between the soft direction pursued by European countries, which is a peaceful diplomatic solution, despite these strategies pursued by all countries towards the Iranian nuclear file, Which leads us to ask the question at the end is there a solution or strategy to solve the crisis of the Iranian nuclear file once and for all?